صدى النقابات

www.syndi-alwafaa.org

نشرة داخلية شهرية نقابية تعنى بشؤون العمل والعمال - تصدر عن اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان

العدد السابع والستون
آب ٢٠١٢م/ رمضان - شوال ١٤٣٣هـ

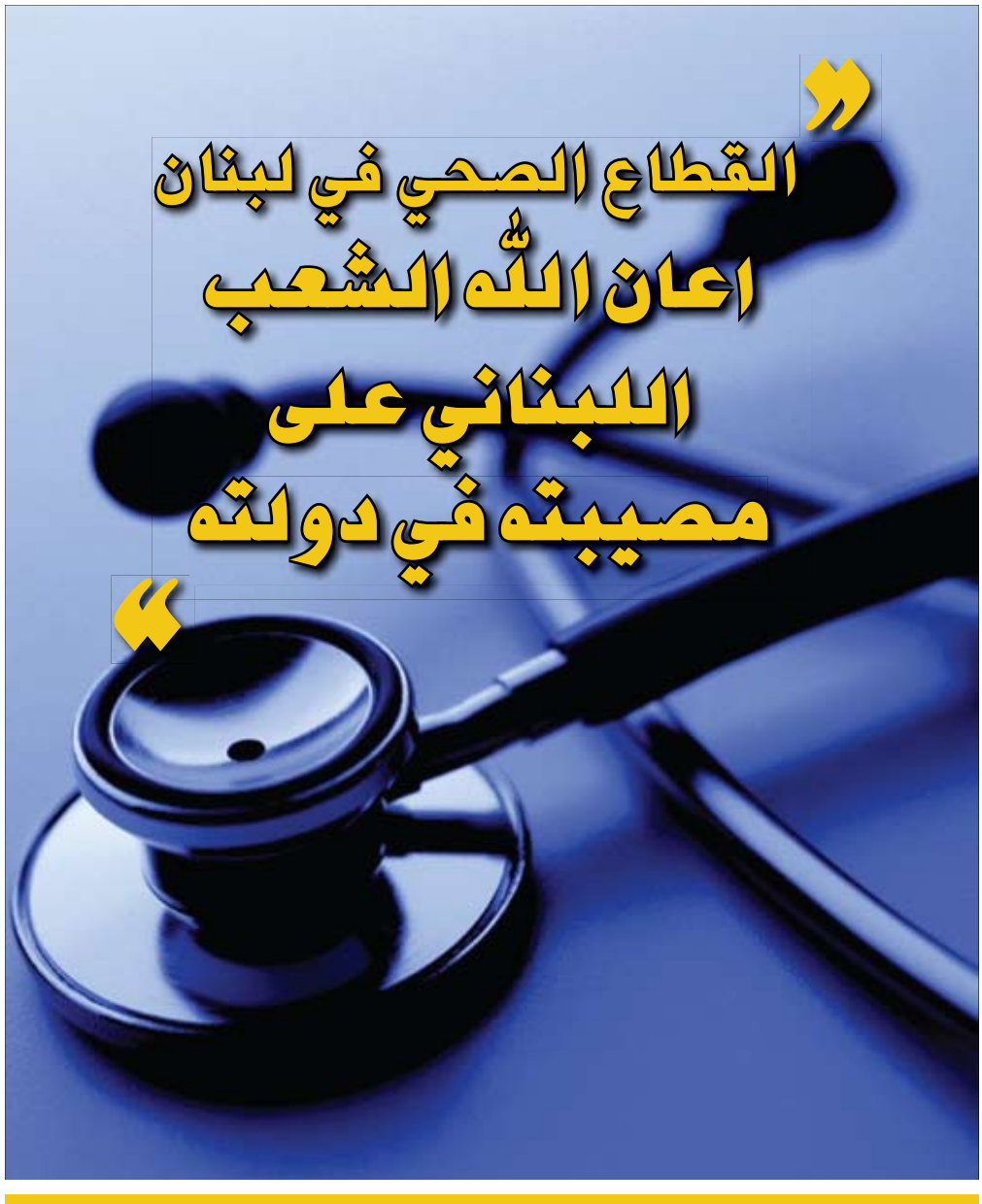

حكمة العدد

ليس بلد بأحق بك من بلد، خير البلاد ما حملك

سلسلة الرتب والرواتب

٥و٦ أيلول إما الإقرار وإما الاضراب المعطل للبلد

الزراعة في لبنان: انطلاق تصدير المنتجات الزراعية الى دول الخليج العربي بحراً

صادراتنا الزراعية ليست في خطر

- الاردن : دعوة لمقاطعة المانجا الاسرائيلية
- الجامعة العربية تحذر من إقامة معرض للخمور في أكبر مسجد في بئر السبع
- طلاب فلسطينيون يطالبون نظراءهم في جنوب افريقيا مقاطعة إسرائيل

الافتتاحية

حرب اقتصادية واجتماعية ناعمة

هذا هو الواقع الفعلي للبنان، إما تهديدات أمريكية مالية ومصرفية، مقرونة بمصادرات مالية مصرفية، واتهامات سياسية، وتحريض اللبنانيين بعضهم على بعض، أو تقاعس حكومي تجاه الملفات الاجتماعية والاقتصادية والمعيشية، لدرجة تشعر أن رئيس الحكومة، مبتلى بمرض التقطيع والتمييع، حتى إشعار آخر، محلي، إقليمي، دولي، فضائي!؟.

وهذه منظمة العمل الدولية تحذّر من موجة ركود جديدة تضرب الاقتصاد العالمي نهاية العام الحالي، ومن الطبيعي أن يكون لها تداعيات مالية واقتصادية على لبنان، لارتباطه العضوي بما يجري في العالم، فما هي الإجراءات التي ستتبعها الحكومة، والتي قد تخفف من التداعيات التي ستصيب الفقراء، وهم الأغلبية الساحقة من الشعب، إلا إذا كانت تنتظر الواقعة لتبني على الشيء مقتضاه؟.

وقد اعتدنا في لبنان على حكومة دائما ما تأتي إجراءاتها وقراراتها متأخرة، فهذا ملف النفط محل خلاف، وتشكيل مجلس إدارة يُعنى بهذا القطاع محل خلاف، ومن الآن وحتى تُحسم مثل هذه الملفات الداخلية، علينا أن نعيش المزيد من السنوات العجاف!؟.

ملف الكهرباء، مكانك راوح، بين استجرار قسري، وبواخر مشروطة، وصيانة معامل غائبة، وحكومة تغيب وتغيب، والناس تلفظ أنفاسها، والحكومة تحضر عند طلوع الروح؟!.

سلسلة الرتب والرواتب للقطاع العام، والأساتذة تحديداً، في غرفة الإنعاش، وكأن الحكومة أدمنت ظاهرة الاعتصام والتظاهر، وتعطيل الحياة العامة، حتى تتحرك تحت التهديد والوعيد، والمسألة لا تحتاج لمزيد من الدرس والتمحيص، ما دامت في نهاية المطاف ستقر مع مفعول رجعي، إلا إذا كانت الحكومة موعودة بمتغيرات تطيح بالحقوق. وبالمناسبة للسنة الثانية على التوالي، ترفع المدارس الخاصة أقساطها بمعدل يتراوح بين ٦٠٠ ألف ليرة ومليون ليرة على الطالب الواحد، (والظروف الاقتصادية لا تسمح بالحسم، لأن الزيادة التي أقرتها الدولة للقطاع الخاص، زادت من أعباء المدرسة، حسب الشروحات المستفيضة لتجار المدارس)، مع العلم أن حجم هذه الزيادة لا يمثّل أعباء على أي مدرسة في لبنان، لكن فنون النهب المنظم والتحايل على الأهل، المعتمدة في أغلب المدارس، تشمل المتاجرة بالنقل، والمتاجرة بالكتاب المدرسي، والمتاجرة باللباس والقرطاسية بالإضافة إلى المتاجرة بالأقساط، وهلم جرّا؟!.

ملف الضمان الاجتماعي، هو مسؤولية وطنية بامتياز، ومسؤولية الحكومة بشكل خاص، فليست مسؤوليتها مقتصرة على مصادرة أموال الضمان بفائدة صفر، بل عليها التدخل لحماية المضمون وحماية حقوقه التي تتعرض لنهب منظم أيضا، بأساليب احتيالية بينية، لا يُعفى منها ممثلو الاتحاد العمالي العام، فبدعة بدل التمثيل والنقل، التي أجمع عليها مجلس الإدارة، هي محل استهجان واستغراب، ومخالفة قانونية في أصولها وفروعها والأسلوب الذي أُعتمد في إقرارها، والتي تحمّل أعباء مالية على الضمان بعشرات مليارات الليرات (يزيد تعويض موظف واحد نتيجة هذا البدل ما لا يقل عن مئة وثلاثين مليون ليرة..)، من مال المضمونين والمؤسسات على حد سواء، وعلى الحكومة والقوى النقابية والسياسية المعنية وضع حد للنهب المنظم في مجلس إدارة الضمان الاجتماعي.

كما نلفت إلى دور الحكومة ورئيسها تحديداً، في المبادرة السريعة، لإصلاح الخلل الكبير في الأجور، خصوصاً، في الرتبة والراتب، في الوظائف العامة، فلا يصح أن يتقاضى موظف في رتبة ما أجراً كبيراً، ولا يعمل في مقابل موظف بنفس الرتبة وباجر أقل، ويقوم بعمله على أكمل وجه، على الحكومة إقرار العدالة والإنصاف في هذا الملف، الفاقد لأبسط قواعد العدالة الوظيفية.

وأمام هذا الواقع الذي نعيش، يكون لبنان بحكوماته المتعاقبة، أول من أسس لحرب اقتصادية واجتماعية ناعمة، وللمرة الأولى يُسجل للبنان أسبقية، اعتمدتها حكوماته، لمعاقبة شعبها، دون أن يرف لها جفن.

الفهرس

صدى النقابات شهرية نقابية داخلية تعنى بشؤون العمل والعمال. تصدر عن اتحاد الوفاء لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان.

اتحاد الوفاء.. كلمة من القلب

التحية المباركة المجددة من شغاف القلب، لعمال لبنان والعالم العربي والاسلامي والمستضعف، ولقراء صدى النقابات، بمناسبة عيد الفطر المبارك في عددها السابع والستين، سائلين المولى عز وجل أن يعيده على الأمة العربية والاسلامية والشعوب المستضعفة، بأعم الرفاه والرخاء، وزوال قوى الشر والطغيان، وقطع يد ناهبي الشعوب ومقدرات الأوطان، وأن يزين الفرح بيوت الأعزاء، وينهزم الحزن والغم وكدر الحياة، هذا هو عددنا السابع والستون يطل عليكم في عهده الدائم بأن تكون "صدى النقابات" الصدى المخلص لحراككم المبارك، ولجهدكم العظيم في خدمة العمل والعامل في مجتمعاتنا على رحب مداها، واتساع حضورها، فهي تستحق منّا جميعا كل حراك خيّر، وكل جهد مبارك، فالى مزيد من العطاء والخير، في كل ساحات الخير.

حدث الشهر

٤ القطاع الصحي في لبنان "اعان الله الشعب اللبناني على مصيبته في دولته"

٥ «مجلس إدارة الصندوق» يقرر فسخ عقود الممتنعين عن استقبال المرضى

٦ سلسلة الرتب والرواتب ٥ و ٦ أيلول إما الإقرار وإما الاضراب المعطل للبلد

٧ فقيه: لا مبرر للحكومة بالمماطلة في إقرار سلسلة الرتب والرواتب

٨ المالية ستدفع مع زيادة غلاء المعيشة ثلث مستحقات السلسلة بمفعول رجعي اعتبارا من تموز

أنشطة وأخبار نقابية

٩ رئيس نقابة مكاتب السوق حسين توفيق غندور طالب رئيس الجمهورية باعادة قانون السير الى مجلس النواب

أخبار نقابية متفرقة

١٠ نقابة موظفي المصارف»: عقد العمل الجماعي ضامن للاستقرار

١٠ المرابطون يدعون أهل بيروت للتحرك

١٠ نجدة: لولا الظروف الأمنية لقمنا بتحركات لتحقيق المطالب

١١ غصن خلال افطار للاتحاد العمالي العام: الحكومة كما سابقاتها نأت بنفسها عن مصالح المواطنين

ركن المزارعين

١٣ الحاج حسن: صادراتنا ليست في خطر

١٤ تركيا توافق على تخفيض رسوم الشحن ما بين ٧٠٠ و٨٠٠ دولار

١٥ بذار القمح بأسعار مدعومة : ٥٠٠ ليرة لبنانية مقابل سعر عالمي يبلغ ١٢٥٠ ليرة

١٦ وزارة الزراعة حريصة على إيصال الدعم إلى صغار مربي الأبقار

المياومين

١٧ غصن لـ «الشرق»: نريد قفل قضية المياومين في كل الإدارات العامة

١٨ عمال «غب الطلب» في المياه ينتفضون...

مقاطعة الإسرائيلي

١٩ منتجات المستوطنات تصدر للدول العربية عبر قبرص

١٩ طلاب فلسطينيون يطالبون نظراءهم في جنوب افريقيا مقاطعة إسرائيل

٢٠ قاطعوا المانجا الإسرائيلية

تحقيق العدد

٢١ البنزين يزيد ٣٩٠٠ ليرة والمازوت ٢٧٠٠ في ٧ أسابيع والشتاء والاوتوكارات على الأبواب

ألف ياء النقابات

٢٢ لماذا العودة إلى التنظيم النقابي والهيكلة النقابية

ألف ياء الاقتصاد

٢٣ العودة إلى الدولة ذات السيادة

أخبار نقابية عربية

٢٤ عمال مصر يتطلعون لاستمرار هوية مصر العربية وتواصلها مع أمتها

٢٥ غصن: هيمنة الشركات العابرة للقارات أدت الى مزيد من البطالة والفقر

آراء حرة

٢٨ «يا عمال لبنان اتحدوا..».

عيون على العدو

٣٠ من كانت أهدافه مكشوفة ... فليصمت

ثقافة إسلامية

٣١ مكانة الصدق

حدث الشهر

القطاع الصحي في لبنان

اعان اللّه الشعب اللبناني على مصيبته في دولته

عندما تمعن الدولة اللبنانية في التخلي عن واجباتها الاساسية في رعاية شؤون مواطنيها، سيما في قطاعات الصحة والتعليم والسكن والنقل، تصبح هذه القطاعات بؤر للفساد والاحتكار والاستغلال الرخيص لحاجات المواطنين الحياتية والمعيشية والصحية. وتبرز المستشفيات الخاصة في ظل غياب المستشفيات الحكومية عن الخدمات التوعية، كأحد ابرز كارتلات ومافيات الاستغلال البشع لمرض الناس والامهم، ولا تتردد في اخذ المرض والالم رهينة لتحقيق المنافع ورفع نسب الارباح، لا أحد في لبنان يقتنع أن المستشفيات الخاصة في لبنان مؤسسات "انسانية" و"وطنية" اقيمت على الارض اللبنانية لخدمة الصالح العام، ورعاية صحة المواطنين والمقيمين ،كما هو الدور المفترض أن تقوم به الدولة عبر مستشفياتها ومراكزها الصحية، التي يجب أ، تنتشر على جميع الاراضي اللبنانية، مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي تقوم بجزء من هذا الدور الوطني، تتركها الدولة العليّة لابتزاز المستشفيات الخاصة، ولا توفر لها البدائل الاستشفائية والطبابية الآمنة، عبر دعم المستشفيات الحكومية ونشر المزيد منها ومن المراكز والمستوصفات الصحية، لتعم المناطق اللبنانية كافة، فتكون على المستوى الراقي من الخدمات الكمية والنوعية، يرتاح لها المواطن وتكون مقصده وملاذه! الدولة اللبنانية العلّة تترك مواطنيها ومؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي فريسة للطمع والجشع والغش والابتزاز في القطاع الصحي، وتغيب كليا عن قضية تهديد المستشفيات الدائم بالتوقف عن استقبال مرضى الضمان، كما هي غائبة عن مافيات الدواء وفلتان الرقابة على مستورديه نوعا وسعرا.. وأعان الله الشعب اللبناني على مصيبته في دولته ..

غصن: هارون يرتكب جريمة ومخالفة قانونية

توقع رئيس الإتحاد العمالي العام غسان غصن حلحلة قضية «التعرفات الاستشفائية»، من خلال إصدار مجلس الوزراء في أول جلسة يعقدها، مرسوم رفع سقف الكسب الخاضع للاشتراكات في «فرع المرض والأمومة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي» إلى مليونين ونصف مليون ليرة، ويمضي بالتالي بما توصل إليه مجلس إدارة الضمان الاجتماعي بناءً على اقتراح المدير العام.

وقال غصن في تصريح له بتاريخ ٢٦-٨-٢٠١٢ : «كفى اللبنانيين ممارسة أشكال الإرتهان والإرهاب، وخصوصاً الإرهاب الصحي، حتى يهدّد نقيب المستشفيات المرضى المضمونين بعدم استقبالهم في المستشفيات».

وعن عتب نقيب المستشفيات سليمان هارون على الاتحاد العمالي لعدم وقوفه الى جانب نقابة المستشفيات في الضغط على الحكومة لإصدار قرار رفع سقف الكسب الخاضع للاشتراكات، قال غصن: «من جهتنا كممثلين عن العمال في مجلس الإدارة خصوصاً ومجلس الإدارة عموماً، صوّتنا على هذا القرار بالأكثرية وأحيل الى مجلس الوزراء. لكن نقيب المستشفيات ارتكب مخالفتين: الأولى ترقى الى مستوى الجريمة عندما يحرم المريض من دخول المستشفى وهذا ما يعاقب عليه قانون الآداب الطبية، والثانية مخالفة قانونية عندما يُفسخ العقد من جانب واحد، فالأمر هنا يصيب المصلحة العامة والمصلحة الصحية العامة. وحيث ارتكب أحد هذين الخطأين فنحن لا نقف إلى جانب الخطأ».

أضاف: حتى لو طلب رئيس الحكومة التريّث في البت بالموضوع بناءً على طلب الهيئات الاقتصادية، لكنه ليس فريقاً ضد آخر إنما تلقى مرسوماً منجزاً عليه إصداره، وهذا دور مجلس الوزراء في هذا الموضوع. وعندما طلب الرئيس ميقاتي التريّث قامت قيامة «نقابة المستشفيات» فما ذنب المريض المضمون لكي نضعه بين مطرقة رئيس الحكومة وسندان نقيب المستشفيات»؟

وعما إذا كان هناك حل قريب قبل ١ أيلول المقبل موعد توقف المستشفيات عن استقبال المرضى المضمونين، قال: «سيصدر المرسوم في أول جلسة يعقدها مجلس الوزراء الأسبوع المقبل، وينتهي الموضوع. فالوقت ليس مناسباً لأي خضات، كما قال رئيس اتحاد الغرف محمد شقير، إذ يكفي البلد خضات وعلينا ألا نزيد الطين بلة».

وختم غصن: الأكثرية صوّتت على القرار في مجلس إدارة الضمان، وعندما صوّتت على خفض الاشتراكات في العام ٢٠٠٢ نفذ القرار وفقاً للتصويت الأكثري. أما اليوم فنال قرار رفع الاشتراكات ١٦ صوتاً في مقابل ١٠، فعلى مجلس الوزراء المضي بهذا القرار واحترام موقف الأكثرية.

المستشفيات لا تقبل موافقات استشفاء الضمان ابتداء من أيلول وتؤجل التطبيق

«مجلس إدارة الصندوق» يقرر فسخ عقود الممتنعين عن استقبال المرضى

قررت «نقابة المستشفيات» – قبل أن تعود لاحقا للتأجيل إلى ما بعد ٥ أيلول – «الامتناع عن قبول موافقات الاستشفاء الصادرة عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي» باستثناء مرضى غسل الكلي والعلاج الكيميائي ابتداءً من ٢٠١٢/٩/١ ما لم يوافق مجلس الوزراء على قرار مجلس ادارة الضمان قبل هذا التاريخ». فيما رد وزير العمل سليم جريصاتي في اتصال «السفير» به: «لن يقف مضمون على عتبة مستشفى»، واعتبر ان «قرار المستشفيات جاء كرد فعل على قرار مجلس الوزراء بتأجيل البحث بموضوع رفع السقف الخاضع للاشتراكات الى مليونين ونصف المليون ليرة». وقال «إن الأمور تعالج مع المعنيين، ومن موقعي كوزير للعمل لن أقوم بتجربة الضغط على الحكومة ولو كنت مؤتمناً على الموضوع كوزير وصاية على الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، ومهمتي نقل المشروع الى المجلس، لكنني متضامن مع قرار المجلس بتأجيل البحث في اطار التضامن الوزاري، ونحن على تواصل مع رئيس نقابة المستشفيات سليمان هارون، ومع الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي والهيئات الاقتصادية، لتسوية الموضوع، على اعتبار أن الهيئات تقبل رفع السقف الخاضع للاشتراكات الى مليوني ليرة فقط».

فسخ العقود

وفي مقابل قرار الامتناع من قبل «نقابة المستشفيات» قرر «مجلس ادارة الضمان الاجتماعي»، في جلسته بعد ظهر ٢٣-٨-٢٠١٢ ، وبناء على اقتراح رئيس «الاتحاد العمالي العام»، عضو مجلس الادارة، وعطفاً على قرار سابق لهيئة مكتب مجلس الادارة، فسخ التعاقد مع أي مستشفى يمتنع عن استقبال أي مريض».

واعتبر غصن، بعد لقائه وزير المال محمد الصفدي: «كل يوم نسمع تهديدات المستشفيات، وكأن ثمة رغبة لدى البعض منها ولدى نقابتها، ونقيبها تحديداً، بمعاقبة المضمونين، لأنها عاجزة عن معاقبة الحكومة، فتأخذ المرضى رهائن من أجل الضغط على الحكومة للحصول على زيادة التعرفة الاستشفائية».

وذكر بأنه «كان سبق لمجلس ادارة الضمان الاجتماعي أن بت هذا الامر ورفعه بإنهاء المرسوم من أجل زيادة الاشتراكات من خلال رفع السقف الخاضع للاشتراكات إلى مليونين ونصف مليون ليرة مقابل زيادة التعرفة الاستشفائية مما يؤمن التوازن المالي للصندوق الوطني للضمان الاجتماعي». وشدد على أن «هذا الموضوع هو الآن في يد الحكومة من أجل اصدار المرسوم المنجز في مجلس الادارة وعدم تهديد المضمونين».

قرار الجمعية العمومية للمستشفيات

عقدت نقابة المستشفيات في لبنان جمعية عمومية طارئة بتاريخ ٢٣-٨-٢٠١٢ برئاسة المهندس سليمان هارون وبحضور ممثلين عن كافة المستشفيات في لبنان وتم البحث في موضوع تطبيق التعرفات الاستشفائية الجديدة. وبعدما اطلع هارون المجتمعين على ان كافة الهيئات الضامنة الرسمية قد بدأت بتطبيق هذه التعرفات ابتداءً من ٢٠١٢/٨/١ باستثناء الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي، صدرت التوصيات التالية:

«١ توجيه الشكر الى كل من وزيري الصحة العامة والعمل ومدير عام الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي على جهودهم المبذولة من اجل تطبيق التعرفات الاستشفائية الجديدة، وأيضاً الى كل من القيمين على الطبابة العسكرية وقوى الامن الداخلي وتعاونية موظفي الدولة لاعتمادهم هذه التعرفات ابتداءً من اول آب ٢٠١٢، مع التمني على وزارة المالية تأمين الاعتمادات اللازمة لهذه الاجهزة كي تتمكن من تغطية تكاليف استشفاء المستفيدين من تقديماتها.

٢ استغرب المجتمعون إرجاء مجلس الوزراء المصادقة على القرار الصادر عن مجلس إدارة الضمان الاجتماعي الذي نال موافقة كل من وزارات العمل والصحة العامة والمالية الى جانب مجلس شورى الدولة، بحجة ان الهيئات الاقتصادية هي غير راضية عليه. ان هذا الامر يلحق ضرراً كبيراً بفرع المرض والامومة في الضمان وبالمضمونين والمستشفيات على حد سواء.

٣ في ضوء هذا الواقع، تعلن المستشفيات امتناعها عن قبول موافقات الاستشفاء الصادرة عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي باستثناء مرضى غسل الكلى والعلاج الكيميائي ابتداءً من ٢٠١٢/٩/١ ما لم يوافق مجلس الوزراء على قرار مجلس ادارة الضمان قبل هذا التاريخ.

٤ مطالبة جميع الهيئات الضامنة الرسمية بالاسراع في تسديد مستحقات المستشفيات عن العام ٢٠١٢ والتي لم يسدد اي منها لغاية تاريخه، بالإضافة الى تسديد مستحقات السنوات السابقة المتراكمة والتي يعود بعضها الى العام ٢٠٠٠.

عدنان حمدان- السفير

رئيس جمعية الصناعيين: للموافقة على رفع سقف الحد الأعلى للاشتراكات الضمان إلى مليوني ليرة

أعلن رئيس «جمعية الصناعيين» نعمة افرام انه «سبق لنا أن وافقنا مع الهيئات الاقتصادية على زيادة سقف الحد الأعلى للكسب الخاضع لاشتراكات الضمان، وفتحنا باب التفاهم حول حدوده، شرط إقرانه بإصلاحات جذرية في الصندوق، تسلمتها الجهات الرسمية المعنية في حينه». أضاف: «لتفادي كشف ثلث الشعب اللبناني صحياً بعد قرار المستشفيات بالامتناع عن استقبال مرضى الضمان، أقترح السير بمبادرة فورية بزيادة سقف الحد الأعلى للكسب الخاضع لاشتراكات الضمان إلى مليوني ليرة لبنانية، وإبقاء باب البحث مفتوحاً حول الحد الأقصى إلى حين إقرار السلة الكاملة من الإصلاحات المطلوبة في الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي». وشرح افرام، في بيان بتاريخ ٢٤-٨-٢٠١٢ ، أن «الوضع الاقتصادي – الاجتماعي على حافة بركان متفجر ولا يجوز لأحد عدم معالجة هذه الأزمة المستجدة، ولذلك قررنا الوقوف إلى جانب المضمونين ومن جانب واحد وفوراً إلى حين استتباب الإصلاحات المطلوبة، عبر استعدادنا للموافقة على رفع سقف الحد الأعلى إلى مليوني ليرة وهي كافية لتسكير المعضلة المادية الآنية لدى الضمان».

فقيه: تمديد نقابة المستشفيات بعدم استقبال المرضى المضمونين جريمة بحق الفقراء

استغرب نائب رئيس الاتحاد العمالي العام حسن فقيه العودة "إلى التهديد بعدم استقبال المرضى المضمونين"، معتبرا انه "مشروع جريمة جديدة بحق الفقراء ترتكبها النقابة وأصحاب المستشفيات"".وأضاف في تصريح له بتاريخ ٢٨-٨-٢٠١٢ "إن امتناع مجلس الوزراء عن إقرار مشروع المرسوم الذي أنهاه مجلس إدارة الضمان حول تعديل التعرفات الاستشفائية والمطالبة بتخفيض السقف الخاضع للاشتراك إنما يكشف عن أن معظم الوزراء في هذه الحكومة إنما يتصرفون بوحي من أصحاب العمل إذا لم يكونوا هم أصحاب العمل الحقيقيين".

سلسلة الرتب والرواتب

٥ و ٦ أيلول إما الإقرار وإما الاضراب المعطل للبلد

خرجت الحكومة على الاتفاق الذي اجرته مع هيئة التنسيق النقابية في الأول من تموز الماضي ،واتجهت الى تقسيط الزيادة وتجزئتها ، فاصطدمت مجددا برفض هيئة التنسيق النقابية التي سارعت الى عقد الاجتماعات واجراء الاتصالات واللقاءات مع الوزراء المعنيين ، فكان الموعدان المتقابلان اقرار السلسلة بحسب الاتفاقات السابقة في جلسة مجلس الوزراء في ٥ أيلول ، أو الاضراب الشامل المعطل لكل مفاصل الحركة في البلد في ٦ أيلول !

فقدقررت هيئة التنسيق النقابية في نهاية آخر اجتماع لها بتاريخ ٢٨-٨-٢٠١٢ تنفيذ تجمع موسع للأساتذة والمعلمين والموظفين والمتقاعدين عند الساعة الواحدة ظهر يوم الثلاثاء في الرابع من أيلول المقبل في باحة وزارة التربية، يليه إضراب شامل في القطاع العام وتنفيذ اعتصامات يوم الخميس في السادس من أيلول في جميع الوزارات والإدارات العامة في بيروت والمحافظات والقائم مقاميات والبلديات والمدارس والثانويات الرسمية والخاصة ومدارس ومعاهد التعليم المهني والتقني في حال عدم إقرار مجلس الوزراء مشروع قانون سلسلة الرتب والرواتب في الخامس من أيلول.

وأوضح رئيس "رابطة اساتذة التعليم الثانوي" حنا غريب أن تقسيط الزيادة أو تجزئتها، يعني ضياعها، وفي المقابل إعطاء أصحاب المؤسسات التربوية الخاصة فترة ثلاث سنوات لزيادة الأقساط، في حين أن الموظف لم يحصل سوى على زيادة غلاء معيشة في تشرين الأول، وهي لا تتعدى الـ ٣٠٠ ألف ليرة.

وكشف نقيب المعلمين في المدارس الخاصة نعمه محفوض عن أن رئيس مجلس الوزراء نجيب ميقاتي وعده يوم الخميس الفائت بأن يقر مجلس الوزراء سلسلة الرتب والرواتب، في جلسة الخامس من أيلول، مؤكدا حق الأساتذة والموظفين بالسلسلة بدءا من الأول من تموز ٢٠١٢.

وكانت الهيئة قد خصصت اجتماعها في مقر "رابطة أساتذة التعليم الثانوي الرسمي" ، لتلقي ردود الهيئات بالخطوات التصعيدية الكفيلة بإقرار سلسلة الرتب والرواتب. وتوقفت الهيئات أمام ثلاثة معطيات:

أولا: موقف اللجنة الوزارية الموسعة برئاسة رئيس الحكومة والتي

التزمت إقرار تنفيذ كامل بنود الاتفاق الذي أعلنه وزير التربية (حسان دياب) في القصر الحكومي وفي مقدمها تطبيق السلسلة اعتباراً من الأول من تموز ٢٠١٢ وعدم التجزئة والتقسيط، ورفع الظلامة بتعديل قيمة الدرجة للأساتذة والمعلمين، والمساواة في نسبة الزيادة على رواتب المتقاعدين لمختلف القطاعات الوظيفية.

ثانياً: السلسلة المرفوعة من وزارة المالية إلى مجلس الوزراء والتي تتضمن تجزئتها إلى ثلاث مراحل وصولاً إلى الـ ٢٠١٤ بما يشكل خسارة للموظفين وانقلاباً جذرياً على مضمون وأسس الاتفاق مع اللجنة الوزارية.

ثالثا: بعض التصريحات المباشرة لبعض الوزراء أو غيرها المنسوبة لمصادر وزارية في شأن عدم إقرار السلسلة في جلسة مجلس الوزراء في ٥ أيلول أو التحذير من مخاطر إقرار السلسلة وتداعياتها الاقتصادية، مما أوجد حالاً من القلق والاستنكار في أوساط الاساتذة والمعلمين والموظفين كافة.

وبعد تدارس هذه المعطيات من جوانبها كلها، وضماناً لإقرار السلسلة وبنود الاتفاق كاملاً وتعديل قيمة الدرجة وإعطاء المتقاعدين حقوقهم، ومنعاً لتجزئة السلسلة أو لخرق بنود الاتفاق، واستنكاراً لخروج بعض الوزراء عن إجماع اللجنة الوزارية بالالتزام ببنود الاتفاق، قررت هيئة التنسيق "دعوة الحكومة لإقرار السلسلة ببنودها كلها وبالصيغة التي أعلنها وزير التربية في القصر الحكومي وتعديل قيمة الدرجة للأساتذة والمعلمين وإنصاف المتقاعدين في جلسة مجلس الوزراء في ٥ أيلول المقبل

الاتحاد العمالي العام بحث مع الصفدي التعجيل باقرار سلسلة الرتب والرواتب

غصن: ندعو للبدء بعقد اجتماعات لجنة المؤشر

استقبل وزير المال محمد الصفدي وفدا من الاتحاد العمالي العام برئاسة غسان غصن وتناول البحث موضوع سلسلة الرتب والرواتب وقرار مجلس الوزراء بتخصيص سلفة لتسديد غلاء المعيشة.بعد الاجتماع، قال غصن إن البحث تناول "سلسلة الرتب والرواتب والتعجيل في إقرارها لموظفي القطاع العام وإنصاف جميع العاملين في هذا القطاع لا سيما موظفي الادارة العامة الذين لحق الغبن بهم لمدى طويل، بالاضافة الى الاسلاك العسكرية والامنية وسلسلة الرتب لموظفي المؤسسات العامة كالبلديات واتحاد البلديات".

وقال: "طالبنا بالتعجيل في إقرار هذه السلسلة خصوصا أن كل ما تأتى من تصحيح للاجور التهمه غلاء المعيشة مما حدا بالاتحاد العمالي العام الى الدعوة للبدء بعقد اجتماعات لجنة المؤشر لإعادة النظر في الأجور قياسا على ارتفاع معدل الاسعار".

فقيه: لا مبرر للحكومة بالمماطلة في إقرار سلسلة الرتب والرواتب

اعتبر نائب رئيس الاتحاد العمالي العام حسن فقيه في تصريح له بتاريخ ٢٨-٨-٢٠١٢ انه "لا مبرر لمجلس الوزراء على الإطلاق بالاستمرار بالمماطلة في إقرار سلسلة الرتب والرواتب لمختلف فئات الموظفين الذين أفسحوا ما يكفي من الوقت للمعالجة وقدموا كل ما هو إيجابي وبالتالي وابتداء من السادس من الشهر المقبل لا حق لأحد أن يلوم موظفي القطاع العام في استخدام كل ما يرونه مناسبا ضمن الطرق الديموقراطية لتحقيق هذا المطلب العادل".

واشار الى ان "الحركة النقابية فرضت الطريق القانوني الذي كان يجب أن يعتمد منذ وقت طويل حيث دعيت لجنة المؤشر الى اجتماع في السادس من شهر أيلول القادم للاطلاع على مؤشر الأسعار والتعامل مع هذه المسألة على قاعدة التصحيح الدورة، وبما يجعل من الأجور تتحرك مع سلم الأسعار كي لا يتراكم التضخم ويصبح مشكلة لدى العمال في تآكل مداخيلهم وعبئا على الدولة وأصحاب العمل نتيجة ذلك التراكم"، آملا أن "يكون هذا الاجتماع جزءا من الاجتماعات الدورية وفتح مسار جديد ومختلف في موضوع الأجور".

مجلس الوزراء يقر للقطاع العام زيادة غلاء المعيشة المقررة للقطاع الخاص ويقسط مستحقات السلسلة

المالية ستدفع مع زيادة غلاء المعيشة ثلث مستحقات السلسلة بمفعول رجعي اعتباراً من تموز

وافق مجلس الوزراء في جلسته بتاريخ ١٦-٨-٢٠١٢ على اعطاء الموظفين في القطاع العام زيادة غلاء المعيشة المقررة للقطاع الخاص اعتبارا من ٢٠١٢/٢/١، لحين اقرار قانون سلسلة الرتب والرواتب.

وفي وقت لاحق أنهى الفريق الاقتصادي الوزاري في الحكومة بمشاركة وزارة المالية ومجلس الخدمة المدنية، مناقشة الصيغة شبه النهائية لسلسلة الرتب والرواتب في القطاع العام. وتعتبر هذه الخطوة محاولة لتقريب مستويات الرواتب والدرجات لبعض فئات الموظفين في الإدارات العامة والقطاعات المدنية والعسكرية ضمن الحدود المعقولة وتقريب الفوارق والتناسب بين الفئات الوظيفية.

كلفة السلسلة التقريبية بعد الشد والتشدّد تفوق ١٧٠٠ مليار ليرة، وهي ستطبق اعتباراً من ١-٧-٢٠١٢ وليس من تاريخ إقرارها وصدور القانون الخاص فيها عن المجلس النيابي.

ومن المقرّر أن يقر مجلس الوزراء في أول جلسة له هذه السلسلة، ومن المقرر أن تعقد الجلسة في الخامس من أيلول المقبل.

في التفاصيل وحسب مصدر وزاري أساسي في الفريق الحكومي، فإن زيادة غلاء المعيشة التي أقرت للقطاع العام خلال الجلسة الأخيرة للحكومة ستحسم من زيادات السلسلة بعد إقرارها، على اعتبار أن زيادة غلاء المعيشة للقطاع العام ستطبق اعتباراً من ١-٢-٢٠١٢ ، أسوة بالقطاع الخاص لجهة رفع الحد الأدنى وإعطاء زيادات حدها الأقصى ٣٠٠ ألف ليرة كما حصل في القطاع الخاص. وهذا يعني أن زيادات السلسلة لن تضاف فوق زيادة غلاء المعيشة.

وأكد وزير المالية محمد الصفدي لـ«السفير»في عددها بتاريخ ٢١-٨-٢٠١٢، أنه طلب سلفة خزينة بقيمة حوالي ٥٥٠ مليار ليرة (حوالي ٣٥٠ مليون دولار) لتنفيذ دفع زيادات غلاء المعيشة للقطاع العام بمفعول رجعي اعتباراً من ١-٢-٢٠١٢، وذلك خلال فترة ما بعد الأعياد، مما ينشط بعض الشيء الحركة الاقتصادية والتجارية، نتيجة ضخ هذا المبلغ في الأسواق. وأكد الصفدي رداً على سؤال أن المالية ستدفع مع زيادة غلاء المعيشة ثلث مستحقات السلسلة بمفعول رجعي اعتباراً من تموز من العام ٢٠١٢، على أن يدفع القسم الباقي في العام المقبل بما يجعل الموظفين يحصلون على كامل مخصصاتهم من السلسلة بداية العام ٢٠١٤. أما تسديد سلفة غلاء المعيشة فيتم حسمه فور إقرار قانون السلسلة في المجلس النيابي.

دعا "الاصدقاء" في القطاع العام للمشاركة في كل التحركات

الاتحاد الوطني: على السلطة الاسراع في اقرار سلسلة الرتب والرواتب

عقد المكتب التنفيذي للاتحاد الوطني لنقابات العمال والمستخدمين في لبنان، اجتماعا بتاريخ ٢٠١٢/٨/٣٠ برئاسة كاسترو عبد الله وحضور الاعضاء. وافاد بيان ان المجتمعين "ناقشوا الوضع الاقتصادي والاجتماعي وقضية سلسلة الرتب والرواتب والاجور في القطاع العام وقضية العمال المياومين والصرف التعسفي في "السبينس" والعديد من الشركات في القطاع الخاص وفلتان الاسعار، من المحروقات وغيرها من السلع والهجوم على الضمان من قبل المستشفيات والتآمر على دوره من الهيئات الاقتصادية". ورأى البيان "ان تفاقم الوضع الاقتصادي والاجتماعي والامني والسياسي وعدم اقرار سلسلة الرتب والرواتب للقطاع العام وعدم الوصول الى الحل المنصف لقضية العمال المياومين والجباة في شركة الكهرباء وغيرهم من المياومين في العديد من الوزارات والمؤسسات الدولة وكذلك التعدي على الحقوق وعلى الحريات النقابية ومنها الصرف التعسفي لأعضاء في نقابة عمال السبينس وغيرها من المؤسسات في القطاع الخاص .

وطالب الاتحاد "السلطة الاسراع في اقرار المطالب المحقة من سلسلة الرتب والرواتب و" استعادة قطاع المحروقات الذي لم يعد من الممكن ترك هذا القطاع للشركات والسماسرة من دون حسيب او رقيب".

ورأى "ان التآمر من الهيئات الاقتصادية واصحاب المستشفيات على الضمان مرفوض"، ودعا ممثلي العمال في مجلس ادارة الضمان التصدي لهذه المؤامرة على الضمان .." ودعا الاتحاد، المجلس النيابي، الى "عدم الاخذ في مشروع قانون الايجارات المقدم من قبل لجنة الادارة والعدل " مطالبا المجلس النيابي والرئيس نبيه بري بـ"ابعاد هذا الكأس المر عن الشعب وعن الوطن وتحويله الى ما بعد الانتخابات المقبلة على ان يتم درس خطة اسكانية بديلة". كما اقر المكتب التنفيذي العديد من الانشطة والندوات والتحركات وايد مقررات هيئة التنسيق النقابية، ودعا "الاصدقاء كافة في القطاع العام للمشاركة في كل التحركات، وجميع العمال والمستخدمين التحضير للتحرك في وجه هذه السلطة دفاعا عن لقمة العيش".

أخبار نقابية

رئيس نقابة مكاتب السوق حسين توفيق غندور

طالب رئيس الجمهورية باعادة قانون السير الى مجلس النواب

دعت نقابة مكاتب السوق برئاسة حسين توفيق غندور، في بيان بتاريخ ١٦-٨-٢٠١٢ رئيس الجمهورية العماد ميشال سليمان الى "اعادة قانون السير الى مجلس النواب من أجل صياغته مجددا لتقديم كل ما من شأنه المساواة والمناصفة والعدل والحكمة في حماية أمن الناس الإجتماعي والإقتصادي".

وقال: "حرصا منا على إصدار قانون سير جديد غير مشوب بعيوب كثيرة وعدم تعرضه للطعن أمام المراجع القضائية نلفت ان القانون المقر يفتقد الى غياب المنهجية التي يجب إعتمادها في تعديل وتطوير القوانين ناحية الفصول والمواد، وعبرها يكون القانون ناظما ومنتظما ومترابطا ومتجانسا ومتواصلا في مواده وفقراته وفصوله، فإذا أخذنا الأسباب الموجبة للتعديل نرى أن السائق في لبنان قد تمت معاقبته اثناء سيره على الطرق وأثناء طلب الخدمة في هيئة إدارة السير والآليات والمركبات ما سمح في زيادة الغرامات، وعبرها يصبح الفساد والرشوة متزايدين مقارنة في سحب النقاط من المخالفين والتي سقط مفعولها المعنوي عند سحب المادة التي بواسطتها يضبط المخالف عبر اللوحة الجديدة المشفرة والمرمزة في المادة ١٥٤". وأشار الى ان "هناك ما يقارب ٣٥٠ مكتب سوق في لبنان وتعتاش حوالي ٥٠٠٠ عائلة من هذا القطاع، وتطوير هذه المكاتب يتم بواسطة النقابات المعنية وهذا ما لم يحصل إذ يبدو أن هناك شركات تدور حول هذا القطاع، ومجلس النواب أغفل عن مطالب السائقين وعن مطالب مكاتب السوق وسمح ببعض المواد في إبعاد عدد كبير من مكاتب السوق عبر تعديل خطير في إنشاء مدارس السوق بواسطة المديرية العامة للتعليم المهني والتقني".

وأوضح "ان المشروع الجديد في آخر مندرجاته دعا الى إنشاء المجلس الوطني للمرور وعبره تكون اللجنة الوطنية للسلامة المرورية، وللحقيقة يجب وضع صياغة جديدة لهيئة تتولى كل شؤون السير والنقل والمرور ولعنة حوادث السير والتي في أغلبها إهمال للطرقات وهذا سبب لغياب وزارة الأشغال عن المواد المتعلقة بالسلامة العامة بحيث تكون في مقدمة قانون السير الجديد، وليس آخر مندرجاته لأنه تبعا للصلاحية تكون المسؤولية والمساءلة وربما ليس صدفة أن يوضع هذا المجلس في آخر مشروع القانون بحيث يجب أن يكون مقدمة له لأنه عبر هذا المجلس يتم التعديل والتطوير بشكل أساسي ورئيسي وهذا ما يثبت أن مشروع قانون السير لم يعمل في منهجية حديثة ومتطورة وهذا ما يؤكد وجهة نظر إعادة صياغة المشروع لدى لجنة الإدارة والعدل النيابية حصريا إسوة ببقية القوانين وذلك بالعودة الى النظام الداخلي لمجلس النواب".

وأكد انه "لا يمكن السير في هذا المشروع لأنه لم يدع الى إنشاء محاكم سير خاصة في المحافظات والتي عبرها يصدر السجل المروري وليس عبر قوى الأمن الداخلي بحيث يخضع المخالف للقضاء وليس العكس".

وقال: "إضافة الى ما تقدم، لنا الأمل بإعادة صياغة مشروع قانون سير جديد كي لا نذهب الى تكوين ملف لدى الجهات القضائية التي تكفل تأمين حقوق نقابات عديدة في لبنان وإتحادات نقابات وهي كثيرة وعديدة ما يعرض قانون السير الجديد للذهاب الى أزمة مفتعلة بين الناس ومؤسسات الدولة بإنتماءاتها كافة، لذا وعليه فإننا نرفع الى مقام رئيس الجمهورية هذا البيان ولنا الأمل لإعادة قانون السير الجديد الى مجلس النواب من أجل صياغته وفق الأصول وعدم التوقيع عليه من أجل الدفاع عن مصالح الناس والسائقين والمواطنين بشكل عام".

نقابة المستشفيات في لبنان تؤجل التوقف عن استقبال مرضى الضمان لما بعد ٥ أيلول

عقدت نقابة المستشفيات في لبنان جمعية عمومية بتاريخ ٣٠-٨-٢٠١٢ برئاسة النقيب المهندس سليمان هارون وحضور ممثلي مختلف المستشفيات في لبنان، في اطار اجتماعاتها المفتوحة، وناقشت بحسب بيان اصدرته على الاثر، "التأخير المتمادي في تطبيق التعرفات الاستشفائية المقررة من قبل الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي".

وأشارت الى ان الجمعية العمومية قررت "تسهيلا للجهود المشكورة التي يبذلها كل من وزيري الصحة العامة والعمل في سبيل وضع التعرفات المذكورة قيد التنفيذ، إرجاء موعد تطبيق القرار القاضي بالتوقف عن استقبال الموافقات الصادرة عن الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي الى ما بعد اول جلسة لمجلس الوزراء والمقررة في ٥ ايلول المقبل، في حال عدم صدور القرار بالمباشرة بتطبيقها في الجلسة المذكورة"، لافتة الى ان "الجمعية أبقت على اجتماعاتها مفتوحة".

أخبار نقابية متفرقة

نقابة موظفي المصارف»: عقد العمل الجماعي ضامن للاستقرار

لفت رئيس نقابة موظفي المصارف اسد خوري الى مبادرة مد اليد وتوحيد الرؤى باتجاه كل القوى النقابية، ففي ملف غلاء المعيشة والمسار الذي سلكه على سبيل المثال، وتوقف عند «حركة الاتصالات واستمزاج الآراء التي قام بها رئيس الاتحاد العمالي العام مع اتحاد نقابات موظفي المصارف والتي كانت تتم في معظم الأحيان معي شخصياً، وذلك خلال فترة المناقشات والتفاوض حيث كان لنا رؤية مدروسة وعلمية بهذا الخصوص، اما ما كنا نرغب به فهو وضعنا في نتائج الاتصالات وخواتيمها».

وسلط خوري الضوء على «نظام التقاعد والحماية الاجتماعية والذي أجرينا حوله دراسة معمقة ومفصلة منذ ما يقارب السنتين حيث قمنا بزيارات ولقاءات إلى كل القيادات، عمالية وسياسية واقتصادية وسلمنا الجميع مشروعاً مفصلاً حول تعديلاتنا واقتراحاتنا بخصوص هذا الملف البالغ الأهمية. إننا اليوم، نطالب الاتحاد العام الذي حضر عدة اجتماعات مع الأطراف المعنية حول هذا الموضوع، بوضع ما تقدمنا به على طاولة المناقشات لا بل نأمل أن نكون في عداد الوفد الممثل للحركة العمالية حول هذا الملف، كوننا أشبعناه درساً خلال فترة تزيد عن الستة أشهر لكي خلصنا إلى ما خلصنا إليه. وهنا نؤكد أننا على استعداد لوضع كل إمكاناتنا العلمية والقانونية في سبيل إنجاح الحلم الذي نطمح إليه كحركة عمالية منذ منتصف الستينيات».

ودعا الى التضامن «من اجل تفعيل وتزخير العمل النقابي، السعي إلى ضخ دم جديد في جسم الحركة النقابية وذلك بتحفيز العناصر الشابة وخاصة متخرجي الجامعات والمعاهد المهنية للانتساب والانخراط في العمل النقابي توصلاً إلى تسليمهم الأمانة التي حافظنا عليها لعشرات السنين».

واكد خوري «الحفاظ على كل الحقوق والشروع في وضع الصندوق التعاضدي لموظفي المصارف موضع التنفيذ والتأكيد ان توقيع عقد عمل جماعي جديد بين جمعية المصارف واتحاد نقابات موظفي المصارف هو عامل ملزم لضمان الاستقرار في القطاع المصرفي».

كلام خوري جاء خلال إفطار أقامته النقابة بتاريخ ١٦-٨-٢٠١٢

المرابطون» يدعون أهل بيروت للتحرك

اعتبرت «إدارة النقابات والمهن الحرة في حركة الناصريين المستقلين المرابطون» في بيان لها بتاريخ ١٢-٨-٢٠١٢ أن «الإهمال والنأي عن أزمات أهلنا المعيشية والاجتماعية والاقتصادية أصبح جريمة موصوفة ترتكبها هذه الحكومة التي لا لون لها ولا طعم»، ورأت ان على رأس الأزمات «انقطاع التيار الكهربائي عن كل لبنان وبالتحديد عن منطقة بيروت، فطريق الجديدة وعائشة بكار ورأس بيروت أصبحت مناطق منكوبة لعدم وجود التيار الكهربائي فيها منذ حوالي الأسبوع».

ودعت ادارة النقابات اهل بيروت إلى «الاحتجاج ليس في أماكن سكنهم، حيث لا يسمع أنين غضبهم هؤلاء القابعون في قصورهم المنوّرة، بل يجب على أهلنا النزول إلى منطقة «السوليدير..» حيث الأنوار «مشعشعة» حتى في عزّ الظهيرة. وليعلم أهلنا أن الجميع متقاعس وهارب من تحمّل مسؤولياته لذلك عليهم أن يأخذوا حقوقهم بقوة سواعدهم ويفرضوا على هذا النظام الطائفي المذهبي تحقيق الحد الأدنى من العيش الكريم.

نجدة: لولا الظروف الأمنية لقمنا بتحركات لتحقيق المطالب

بحث رئيس اتحاد نقابات سائقي السيارات العمومية عبد الأمير نجدة مع وزير الاشغال العامة والنقل غازي العريضي مطالب السائقين العموميين، والمشاكل التي يعانيها هذا القطاع، والمشاريع التي صدرت بها قرارات إعفاء السيارات العمومية من الجمارك لتجديد أسطولها، والقانون الذي أصدره وزير العمل حول اشتراكات الضمان الاجتماعي، ومكافحة السيارات الخصوصية والمزورة وخطة النقل، إضافة إلى موضوع المحروقات.

وأعلن نجدة أن «اجتماعا سيعقد الأسبوع المقبل (مطلع شهر أيلول) مع العريضي وقطاع النقل لبحث كل هذه المطالب بعد متابعة الوزير العريضي لها في مجلس الوزراء»، معتبرا «أن سقف المحروقات المطالب به سابقا لم ينفذ والدعم لم يعد موجودا»، وقال: «لولا الظروف الأمنية الحالية لقمنا بتحركات لتحقيق المطالب».

غصن خلال افطار للاتحاد العمالي العام : الحكومة كما سابقاتها نأت بنفسها عن مصالح المواطنين

اقام المجلس التنفيذي للاتحاد العمالي العام حفل افطار في "مطعم الساحة" غروب ٢٠١٢/٨/٩ ، في حضور حشد من الهيئات السياسية والنقابية والاجتماعية ورئيس الاتحاد غسان غصن واعضاء المجلس التنفيذي للاتحاد.

وتحدث غصن في الافطار فقال: "كنا نرغب في أن تتقلص المطالب والهموم بين رمضان مضى ورمضان اليوم إلا أن الحكومة كما سابقاتها من الحكومات نأت بنفسها عن مصالح الغالبية الواسعة من المواطنين لا بل طمرت رأسها في الرمال كي لا تبصر معاناة الناس باستثناء تصحيح الأجور الذي استغرق حوالي ستة أشهر من المناقشات والمناكفات والنظريات الصنمية والأفكار الهيولية والاقتراحات السوريالية حتى انتهى إلى ما انتهى إليه من إقرار الزيادة غير أن باقي المطالب والقضايا الملحة للعمال وذوي الدخل المحدود لا تزال قابعة في أدراج الحكومة".

أضاف: "بمناسبة الكلام عن تصحيح الأجور، نؤكد على أنه لن تطول دعوة لجنة المؤشر للانعقاد من أجل بدء الحوار لتحديد نسب غلاء المعيشة والسلم المتحرك للأجور بعيدا عن الحوارات المملة حول طبيعة الأجور وفلسفة وظيفتها وتأثيرها وجدواها على الاقتصاد في جدل بيزنطي لا ينتهي بل سنعمل في إطار لجنة المؤشر ودورها وفقا للمرسوم المتعلق بتشكيل هذه اللجنة قياسا مع ارتفاع الأسعار على ضوء درس تطورها وأسباب ارتفاعها ورصد قضية الغلاء وإعداد مؤشر دوري لتقلبات الأسعار بالإضافة إلى درس الأرقام القياسية لغلاء المعيشة في إدارة الإحصاء المركزي فضلا عن درس سياسة الأجور وتقديم الاقتراحات والتوصيات الآيلة إلى مكافحة الغلاء والحد من ارتفاع الأسعار لتحديد نسب غلاء المعيشة وتصحيح الأجور لإعادة التوازن المالي وتأمين الاستقرار الاجتماعي".

وتابع غصن: "لقد خطونا خطوة متقدمة في مسار المياومين بعد أن طوينا ملف مياومي كهرباء لبنان وحققنا بفضل وحدتهم وتكاتفهم وتضامنهم وإصرارهم وصمودهم الانعتاق من عامل السخرة إلى العمل بكرامة تحت سقف القوانين التي ترعى علاقات العمل بين أطراف الإنتاج".

وإذ أكد أن "هذه الخطوات سوف تليها خطوات أخرى"، قال: "قطار المطالب قد انطلق حاملا قضية ما يزيد عن خمسة عشر ألف مياوم يعملون في كنف الدولة والإدارة العامة في الوزارات ودوائرها والمؤسسات العامة والمصالح المستقلة والبلديات وخاصة في قطاع التعليم الرسمي من الابتدائي إلى الجامعي.لقد أخذ الاتحاد العمالي العام على عاتقه حمل راية المياومين لإعادة الاعتبار إلى الوظيفة العامة فلا يبقى موظف يعمل بصفة مياوم لا يتساوى في الراتب فيما بينه وبين من يشغل العمل ذاته في الملاك الوظيفي فالاتحاد العمالي لا يقبل التمييز فيما بين من هم في الملاك وخارجه ويدعو إلى مساومتهم في الرتبة والراتب وتثبيتهم في ملاكات الدولة".

أما في ما يتعلق بسلسلة الرتب والرواتب فاكد غصن "ثبات الاتحاد على موقفه من سلسلة الرتب والرواتب"، مجددا المطالبة ب"ضرورة أن تكون شاملة من دون أي تمييز بدءا من إنصاف الأساتذة المتعاقدين في مراحل التعليم الأساسي والثانوي مرورا بجميع الإدارات والمصالح المستقلة والمؤسسات العامة والبلديات والأسلاك الأمنية والعسكرية"، كما اكد "ضرورة رفض أي ضرائب ورسوم غير مباشرة على المواطنين بحجة تمويل السلسلة".

وختم: "على الحكومة أن تقدم موازنة واحدة وشاملة تغطي الحقوق المتوجبة على الدولة من خلال إعادة النظر الجذرية بالسياسة الضريبية واعتماد الضريبة المباشرة التصاعدية وفرض الرسوم الباهظة على محتلي الأملاك والشواطئ البرية والنهرية والبحرية ووقف هدر المال العام والاقتصاص من المرتشين والفاسدين".

لاقرار سلسلة الرتب والرواتب دون تجزئة
الاتحاد العمالي العام في لبنان
واجب القوى السياسية والحكومة تقديم الدعم للجيشس اللبناني

استقبل نائب رئيس الاتحاد العمالي العام حسن فقيه والأمين العام سعد الدين حميدي صقر بتاريخ ٣٠-٨-٢٠١٢ ، وفدا من اتحاد عمال فلسطيني ضم: صالح العدوي، عبد القادر عبد الله، حسين قرابصة، علي أبو حمزة وحسن سرحان. وتم البحث في القضايا والهموم المشتركة بين عمال لبنان والعمال الفلسطينيين في لبنان و"أهمية تعزيز التنسيق والتعاون لحماية مصالح العمال"، كما تم التأكيد "على وحدة العمال العرب وحماية الدور التاريخي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ورفض أي شكل من أشكال الانشقاق والتكتل خارج العمل النقابي المشترك".

وصدر بيان، اشار الى "ان الاتحاد يؤكد ان أكثر من منطقة لبنانية تتعرض لأوضاع أمنية خطيرة يذهب ضحيتها لبنانيون وغير لبنانيين بين قتل وخطف واحتجاز حرية وابتزاز فضلا عن تعرض عدد من اللبنانيين لحجز حريتهم على أيدي بعض الجماعات في سوريا، ويهيب بالحكومة اللبنانية وبمختلف القوى السياسية التنبه الى هذا الأمر الخطير الذي تتجاوز نتائجه على القلق الدائم في المجتمع اللبناني، إلى شلل في الاقتصاد إنتاجا وتصديرا وسياحة والمزيد من البطالة والعوز وانفلات الأسعار وتحكم الاحتكارات".

وقال:"ان واجب القوى السياسية وقبلها الحكومة اللبنانية تقديم كل الدعم للجيش اللبناني بصورة واضحة وعلى كل المستويات كي يتمكن من أداء دوره الأساسي في حماية أمن المواطن وأمن المجتمع".

واضاف:"ما زالت قضية النفط والغاز المكتشف في المياه اللبنانية موضع تجاذب وتعطيل غير مبرر للبدء من الاستفادة من هذه الثروة الوطنية بسبب عقلية المحاصصة والذهنيات الطائفية السائدة في السلطة، فيما

بدأ العدو الإسرائيلي وكذلك الحكومة القبرصية بالعمل الجدي منذ وقت طويل. إن تعطيل العمل في هذا الاستثمار الوطني الاستراتيجي أيا كانت الحجج التي تساق حوله يلامس اليوم خيانة للمصالح الوطنية الإستراتيجية العليا للبنان، فهل يدرك المعنيون أي جريمة ترتكب في حق بلدهم ويسارعوا إلى البدء بعمليات التنقيب من دون المياه الإقليمية وفي الجنوب أولا".

وتابع:"تصر بعض الهيئات الاقتصادية على ضرب مؤسسة الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي التي تعتبر المظلة الوحيدة الباقية فوق رؤوس العمال وذوي الدخل المحدود وعوائلهم، وذلك من خلال التدخل في قرارات مجلس الإدارة التي أنهت البحث في موضوع رفع سقف الاشتراكات إلى مليونين ونصف المليون كي توازن رفع التعرفة الاستشفائية للمستشفيات. إننا نرفض رفضا قاطعا هذا التصرف اللامسؤول ونطالب مجلس الوزراء بالبت الفوري في الموضوع، كما نرفض البحث أساسا في موضوع جرى حسمه وأشبع بالدراسة من قبل مجلس إدارة الصندوق".

واضاف البيان:"اقدمت إدارة شركة سبينس على صرف رئيس الهيئة التأسيسية للنقابة الناشئة في المؤسسة وتهديد عضو لجنة آخر، يدين الاتحاد هذا التصرف المعادي للحريات النقابية ويعلن دعمه وتأييده لعمال سبينيس ويدعو وزارة العمل الى التدخل الفوري لوضع حد لهذا الانتهاك الخطير".

وقال:"يؤكد الاتحاد موقفه الثابت من موضوع سلسلة الرتب والرواتب للقطاع العام والمطالبة بإقراره وتنفيذه من دون أي تجزئة في جلسة مجلس الوزراء القادمة في الخامس من أيلول ٢٠١٢ ويعلن تضامنه مع سائر قطاعات الموظفين ودعمهم في أشكال تحركهم كافة".

طباجة : قرار منع التدخين في الاماكن العامة متسرع وغير مدروس

اعتبر نائب رئيس الاتحاد اللبناني للسياحة رئيس نقابة اصحاب المطاعم والملاهي في الجنوب، علي طباجة، في تصريح له بتاريخ ٣٠-٨-٢٠١٢، "ان قرار منع التدخين في الاماكن العامة متسرع وغير مدروس"، ورأى فيه "استهدافا للمطاعم والملاهي والمؤسسات السياحية التي تعاني اساسا من ازمات بسبب تردي الاوضاع الامنية وقطع الطرق وعمليات الخطف واشعال الاطارات، ما ادى الى تراجع كبير في عدد الوافدين الى لبنان".

وقال: "لسنا ضد قانون منع التدخين في الاماكن العامة والمستشفيات والوزارات والجامعات، ولكننا ضد ان يشمل المؤسسات السياحية على انواعها لانها تعتمد في جزء من مداخيلها على روادها الذين يدخنون النرجيلة".

ولفت الى "ان هذا القرار كان يجب ان يسبقه قرار يحدد بموجبه اماكن خاصة في المؤسسات السياحية للمدخنين، وفق ما تعتمده الكثير من دول العالم"، مطالبا وزيري السياحة والصحة ب"التراجع عن شمول هذا القرار للمؤسسات السياحية الى حين تأمين البدائل للمدخنين والافساح في المجال امام آلاف العائلات التي تعتاش من عملها في هذه المؤسسات".

وختم طباجة معتبرا "ان تنفيذه في المؤسسات السياحية سيزيد من تفاقم البطالة في صفوف الشباب، كما يؤدي الى اقفال وافلاس لمطاعم وملاه ومؤسسات".

منظمة العمل الدولية تحذر :موجة ركود جديدة تضرب الاقتصاد العالمى نهاية العام الحالى

توقعت منظمة العمل الدولية أن تضرب موجة جديدة من الركود الإقتصاد العالمى مع نهاية العام الحالى .وأكدت المنظمة فى تقرير حديث لها أن موجة الركود الجديدة قد تكون عنيفة بشكل خاص فى أوربا فى ظل تدهور الأوضاع الاقتصادية فى بعض الدول ومنها اليونان وإيطاليا وأسبانيا وأرتفاع الأصوات المطالبة باتخاذ تدابير تشقف صارمة لإنقاذ الاقتصاد الأوربى المترهل .

وقال إيكهارد إرنست مدير وحدة التوظيف الاتجاهات بمنظمة الدولية اتلى تتخذ من جنيف مقرا لها أن الحكومات يتعين عليها ان تتخذ تدابير عاجلة لتحسين الأوضاع فى سوق العمل مشيرا إلى أن عقود العمل المؤقتة قد تكون طريقة رائعة للشباب لاكتساب الخبرة في العمل حيث تضاعف استخدام العقود المؤقتة للعمال الشباب تقريبا منذ بداية الأزمة الاقتصادية والشباب في الاقتصادات المتقدمة هم أكثر عرضة من البالغين ليكونوا موظفين مؤقتين. وأضاف أن الزيادة في فرص العمل المؤقتة كانت قوية لا سيما في البلدان التي تضررت بشدة من أزمة اليورو حيث تنتشر العقود المؤقتة في أوساط الشباب، أكثر من بين السكان البالغين.

وتصل نسبة العقود المؤقتة الى ٧٠ ٪ بين الشباب

وأوضح أن البلدان التي تأثرت بالأزمة شهدت زيادة سريعة في فرص العمل المؤقتة منذ بداية الأزمة، نقطة مئوية تصل إلى ١٣ في أيرلندا وحول نقطتين مئويتين ونصف العام في اسبانيا.

وقال أرنست في الوضع الحالي سوف نرى الكثير من الشباب بالتأكيد عمالة مؤقتة باعتباره السبيل الوحيد للانتقال الى سوق العمل، وسوف تستمر بالتأكيد على المنافسة بقوة لشغل هذه الوظائف. وتابع إن أصحاب الأعمال مهتمون جدا في أوقات الأزمات لتوظيف العمالة المؤقتة فقط بسبب حالة عدم اليقين التي يواجهونها للحصول على عائدات تلبى ظروف الطلب وانهم يفضلون عادة توظيف العمال المؤقتين أكثر من الموظفين الدائمين لأنها من المرجح أن تشهد عمليات التسريح الخروج بسرعة جدا إذا طلب تغيرت الظروف وقال إن الحكومات بحاجة إلى تشجيع المزيد من الانتقال من عقود مؤقتة إلى عقود دائمة ويمكن للحكومات أن تساعد أيضا الشركات أو تشجعها على توظيف الشباب بعقد دائم من خلال حوافز ضريبية تؤدى إلى تقليص الفارق الموجود من حيث التكلفة بين العمالة المؤقتة والمنتظمة".

الحكومة تولي الزراعة وتصريف الانتاج الاهتمام اللازم

الحاج حسن: صادراتنا ليست في خطر

أكد وزير الزراعة د. حسين الحاج حسن ان «عمليات التصدير البحري تسير جيدا وان الحكومة تولي الاقتصاد، ولا سيما الزراعة وتصريف الإنتاج الاهتمام اللازم». وقال: «صادراتنا ليست في خطر، خصوصا ان النقل البري يعمل جيدا والإدارات المعنية بالنقل البحري تقوم بتعزيزه وقد مددت دوامها حتى الساعة السادسة مساء».

كلام الحاج حسن جاء خلال مؤتمر صحافي أعقب ترؤسه اجتماعا بتاريخ ١٧-٨-٢٠١٢، في وزارة الزراعة لتقييم آلية عمل النقل البحري من مرفأي بيروت وطرابلس، بحضور المدير العام لـ«مؤسسة تشجيع الاستثمارات في لبنان» («ايدال») نبيل عيتاني، المدير العام للنقل البري والبحري عبد الحفيظ القيسي وممثلي وزارتي الاقتصاد والتجارة والزراعة والجمارك وإدارة مرفأ بيروت.

وشدّد الحاج حسن على أن «المصدرين أكدوا أن ما يعلنه البعض عن معوقات في النقل البحري هو غير صحيح». وقال: «هناك أربع نقاط عالقة يتم العمل على معالجتها، الأولى هي ما بين نقابة أصحاب الشاحنات والمصدرين، حيث سبق لوزير الأشغال العامة والنقل ان سمح للشاحنات العربية بالدخول إلى لبنان، وفي إطار تسهيل العمل سيقوم المدير العام للنقل البري والبحري بتشكيل لجنة مشتركة من مديريته ومن أصحاب الشاحنات وممثلين عن المصدرين لمعالجة أي إشكال. ثانياً، هناك مصدرون يعملون على تصدير منتجاتهم الزراعية من مرفأ طرابلس إلى مرفأ مرسين التركي ومن ثم الى العراق، هناك حاجة لمعالجة مشكلة بسيطة ستعمل مديرية النقل البري والبحري عليها. ثالثاً، هناك مشكلة قيد المعالجة حالياً وهي كلفة الكهرباء للمستوعبات المبردة في مرفأ بيروت، المعالجة سوف تتم سريعاً بما يحفظ مصلحة المصدر وقيمة الصادرات وقدرتها على المنافسة ومصلحة مرفأ بيروت. رابعاً، مشكلة البطء في إنجاز المعاملات بسبب الكومبيوتر في الجمارك (المصنع) ويمكن العمل على تسريع العمل فيه».

وأكد الحاج حسن «أهمية استيعاب الموسم الزراعي المقبل من الفاكهة، ولا سيما التفاح، وتم الاتفاق على ان يقوم وكلاء شركات النقل البحري والمصدرون والمعنيون في الإدارات بالتعاون لوضع سيناريو لما يمكن أن يحصل في هذه الحال، وتقدير عدد الحاويات المبردة المطلوبة وحركة سيرها من المرفأ واليه وتأثيرها على الحركة داخله، خصوصاً خلال شهري أيلول وتشرين الأول، على أن تزوّد ايدال جميع المعنيين بتقديراتها لحجم التصدير بحراً خلال الفترة المقبلة مقارنة مع ما تم تصديره من منتجات زراعية خلال السنوات الماضية وإدارة هذا الملف.

إذن مسبق لاستيراد البصل

أخضعت وزارة الزراعة البصل المستورد لـ«إذن استيراد مسبق» يصدر عن «مصلحة مراقبة التصدير والاستيراد والحجر الصحي الزراعي في مديرية الثروة الزراعية» بعد موافقة وزير الزراعة.

ومما جاء في القرار الذي أصدره وزير الزراعة حسين الحاج حسن بتاريخ ٢٧-٨-٢٠١٢أنه «على كل مستورد أن يحصل على إذن الاستيراد المسبق ويسلمه إلى مركز الحجر الصحي الزراعي عند الاستيراد.

ويقدم طلب إذن الاستيراد المسبق في مديرية الثروة الزراعية، ويرفع إلى وزير الزراعة بالتسلسل الإداري للحصول على موافقته قبل اصدار الإذن».

ويرفق بالطلب نسخة عن الفاتورة المسبقة تتضمن: نوع وصنف السلعة (البصل)- الوزن- طريقة التوضيب – اسم المنتج ومنطقة الانتاج، وصورة عن السجل التجاري أو الإذاعة التجارية، وصورة عن هوية صاحب العلاقة .

٤٤٠ طنا جديدة من الاسمدة لمزارعي العنب في البقاع

تابعت وزارة الزراعة تسليم ما تبقى من أسمدة لمزارعي العنب عبر توزيع أكثر ٤٤٠ طناً من الأسمدة جرى توزيعها على بلديات البقاع مرفقة بأسماء المستفيدين من هذه المساعدات، حيث يستفيد كل مزارع بما مجموعه ١٥٠ كيلو من الأسمدة عن كل دونم جرى تدوينه في سجلات الكشف على الأضرار الذي أجراه الجيش اللبناني.

انطلاق تصدير المنتجات الزراعية الى دول الخليج العربي بحراً

تركيا توافق على تخفيض رسوم الشحن ما بين ٧٠٠ و٨٠٠ دولار

تراجعت حركة الصادرات الزراعية بنسبة ١٩ في المئة في النصف الاول من سنة ٢٠١٢ مقارنة مع نفس الفترة من سنة ٢٠١٠، وفق التقرير النصف سنوي لـ«جمعية المزارعين اللبنانيين، التي تؤكد اصرارها على «ضرورة تدخل الدولة لايجاد البديل عن خط النقل البري وإنشاء وتمويل خط عبّارات بين لبنان ومصر او الاردن او جدة.

يعيد رئيس «جمعية المزارعين» انطوان الحويك اسباب التراجع الى الاحداث الامنية في سوريا، حيث تقفل المعابر بين الحين والآخر، والى ارتفاع كلفة الشحن بين لبنان والدول الخليجية، من ٢٥٠٠ دولار الى خمسة آلاف دولار للشاحنة الواحدة. ويرى ان الخط البحري بين مرفأ بيروت ومرفأ مرسين التركي، لا يصلح لنقل مختلف المنتجات الزراعية، باستثناء البطاطا. ويؤكد على ان الخضار والفاكهة تتعرض للتلف لو نقلت عبر البحر، نظرا لطول الوقت المفترض لوصولها الى بلد المقصد. كما انه يشكك في الخطة التي يجري الاعداد لها من قبل الهيئة التي شكلها وزير الاقتصاد لدراسة معوقات النقل البحري، ويقول: لو ان هذه الخطة مجدية لكانت شركات النقل البحري الخاصة قد اقدمت عليها منذ زمن.

تخفيض الرسوم

من جهته المدير العام لشركة «ايدال» نبيل عيتاني يقول لـ«السفير» ان النقل البحري موجود اساسا بين بيروت وتركيا، يؤمن التصدير الى اوروبا، وليس الى دول الخليج العربي. لذلك المطلوب خط بحري للبواخر العملاقة التي تشحن «الكونتينرات» المبردة او الشاحنات المبردة، التي تصل الى جدة او الدوحه خلال ثلاثة او اربعة ايام. لذلك اجرت السلطات اللبنانية المعنية مشاورات مع السلطات البحرية التركية لتأمين تصدير المنتجات اللبنانية. مدير عام النقل البري والبحري عبد الحفيظ القيسسي، يلفت لـ«السفير» الى ان المفاوضات مع السلطات البحرية التركية توصلت الى نتائج ايجابية، وحلت الامور بما يرضي لبنان، لجهة اعفاء المصدرين اللبنانيين من ٧٠٠ الى ٨٠٠ دولار كرسوم عن كل شاحنة او «كونتينر»، أكان عبر البر ام البحر. يضيف القيسي قائلا: نعمل على التنبه الى تصدير موسم التفاح قريبا، لذلك سينطلق النقل من المرافئ اللبنانية الى مصر عبر مرفأ بور سعيد، ونسعى الى خطة متكاملة لتصدير مختلف البضائع اللبنانية وليس الزراعية فقط.

تراجع الصادرات الزراعية

وجاء في تقرير لـ«جمعية المزارعين» ان الصادرات الزراعية خلال النصف الاول من سنة ٢٠١٠ بلغت ٢٢٤ الف طن، وقد تراجعت سنة ٢٠١١ الى ١٩٦ الف طن بنسبة قدرها ١٢،٥ في المئة ثم الى ١٨٢ الف طن سنة ٢٠١٢. بلغ التراجع ٢٧ في المئة في شهر كانون الثاني ٢٠١٢ مقارنة بنفس الشهر من ٢٠١٠ و٣٠ في المئة من شهر شباط و١٨،٥ في المئة في شهر آذار واستقرت في نيسان لتنخفض مجددا في ايار الى ٢١ في المئة وتنخفض ١٩ في المئة في حزيران.

اما حركة الصادرات نسبة للاصناف فقد بينت ان صادرات البطاطا تراجعت بمقدار ٥٢ في المئة في النصف الاول من ٢٠١٢ مقارنة بسنة ٢٠١٠ اما الصادرات من الحمضيات فتراجعت ٢٧ في المئة والتفاح ١٩ في المئة والموز ١٤ في المئة بعد ان كان تراجع تصدير الموز بلغ ٣٦ في المئة سنة ٢٠١١ مقارنة بـ٢٠١٠.

وتم تسجيل زيادة في صادرات المشمش والكرز واللوزيات بنسبة ١٥ في المئة مقارنة بسنة ٢٠١٠ بعد ان كانت تراجعت سنة ٢٠١١ ، ٤٢ في المئة عن سنة ٢٠١٠. وزادت الصادرات من الخس ٥ في المئة وتم تسجيل ظاهرة لافتة وهي زيادة قدرها مرتين ونصف في صادرات البصل والثوم التي زادت من ٢٣٠٠ طن سنة ٢٠١٠ الى ٦١٠٠ طن سنة ٢٠١٢.

انطلاق التصدير البحري

وكانت اللجنة المنبثقة عن الاجتماع الذي تم أوائل الأسبوع (الأخير من شهرب تموز) في وزارة الزراعة عقدت اجتماعها، بتاريخ ٧-٨-٢٠١٢ ، في مقر المديرية العام للنقل البري والبحري. تطرق البحث فيه إلى المسارات الملاحية المتاحة لشركات الملاحة البحرية مع تحديد الكلفة لكل وسيلة نقل وكل مسار ملاحي لتحديد السبل المثلى التي يمكن اعتمادها ما يضمن نقل الانتاج الزراعي اللبناني بأقل كلفة ممكنة وبأفضل الطرق وأقل فترة زمنية. وبعد دراسة مختلف الخيارات الممكنة، اكد المجتمعون أن الحاويات المبردة هي واسطة النقل الأفضل بحرا في عملية نقل المنتجات الزراعية كونها لا ترتبط بتأمين عدد معين من الحاويات، كما ان البواخر التابعة لشركات الملاحة البحرية التي توم مرفأ بيروت كفيلة بنقل الانتاج الزراعي بالحاويات المبردة أياً يكن عددها وبمعدل باخرة كل ٣٦ ساعة إلى مختلف المرافئ في الدول العربية ودول المنطقة.

ولفت وكلاء الشحن البحريون وشركات الملاحة البحرية خلال الاجتماع استعدادهم لتوفير كل التسهيلات الممكنة لتصريف الانتاج الزراعي اللبناني وأشاروا إلى أن الأسعار لا تشمل كلفة نقل المنتجات الزراعية بالحاويات من مركز التحميل إلى مرفأ بيروت والمصاريف المتعلقة بها، كما لا تشمل الكلفة من مرفأ الوصول إلى المقصد النهائي للبضائع. تتراوح الاسعار بين الف و٥٠٠ دولار و٣٦٠٠ دولار لـ«الكونتينر» الواحد الى دول الخليج العربي. ومصر وليبيا وهي: البحرين، الكويت، عمان، قطر، جدة، بور سعيد، بنغازي والعقبة. وأثمرت الجهود التي بذلتها وزارة الزراعة، بالتعاون مع وزارة الأشغال العامة والنقل لتأمين السبل المثلى لتصدير المنتجات الزراعية بحرا بسبب تأثر النقل البري بالأوضاع في سوريا، وقال وزير الزراعة حسين الحاج حسن لـ«السفير»: لقد تم تصدير ٢٠٠ مستوعب مبرد من البطاطا عبر مرفأ بيروت، حسبما افادنا القيسي، والحكومة مستعدة لمعالجة اي إشكال تتعرض له حركة التصدير.

عدنان حمدان

المزارعون يباشرون تسليم محاصيلهم إلى وزارتي الزراعة والاقتصاد

بذار القمح بأسعار مدعومة: ٥٠٠ ليرة لبنانية مقابل سعر عالمي يبلغ ١٢٥٠ ليرة

باشرت وزارتا الزراعة والاقتصاد بتسلّم محصول القمح من المزارعين الذين تدفقوا وشاحناتهم المحملة بأطنان من القمح إلى مخازن تل عمارة في رياق لتسليم إنتاجهم المتوقع ان يصل هذا العام إلى ما بين ٤٠ إلى ٥٠ ألف طن من إجمالي الكميات المسلمة، على ما أعلن مستشار وزير الزراعة صلاح الحاج حسن. وأكد الحاج حسن ان هذه الكمية مرتفعة قياساً إلى السنوات الماضية.

كذلك، استمع الحاج حسن إلى بعض شكاوى المزارعين في جولة قام بها بتاريخ ١٢-٨-٢٠١٢ على مخازن «مصلحة الأبحاث العلمية الزراعية» في تل عمارة مطلعاً على عملية الاستلام، بتكليف من وزير الزراعة حسين الحاج حسن.

وشدد الحاج حسن أمام لجان الاستلام والفنيين على ضرورة التقيد بالمواصفات المطلوبة لكميات القمح المستلمة، ملاحظاً ارتفاعا كبيرا في نوعية المواصفات الفنية للكميات المنتجة من القمح وانخفاض مستوى الشوائب، ومرد ذلك، وفق الحاج حسن، إلى البذار المؤصل والمعقم والمغربل الذي تسلّمه وزارة الزراعة بالتعاون مع «مصلحة الأبحاث العلمية» الزراعية.

وتصل الكميات المستلمة من القمح الى حدود ألف طن يومياً. وتتم عملية الاستلام في مركز واحد في تل عمارة بهدف حصر اكبر عدد من الفنيين المتخصصين بالكشف على الكميات المستلمة والتأكد من خلوها من أية شوائب.

وأشار الحاج حسن إلى عدم وجود مشاكل نوعية، عازيا الأمر إلى موضوع دعم البذار الذي يشتريه المزارعون من مخازن تل عمارة بأسعار تشجيعية، في مقابل مواصفات نوعية تضاهي البذار الأجنبي، ما يرفع مستوى جودة إنتاج القمح في لبنان، لا سيما ان الأمر من أولويات وزارة الزراعة. فقد أطلقت الأخيرة منذ سنوات مشروع دعم البذار والحبوب، على ما يوضح الحاج حسن، مضيفاً ان لبنان هو البلد الوحيد الذي يدعم البذار والإنتاج.

في المقابل، أشار عدد من المزارعين الذين تدفقوا بشاحناتهم إلى تل عمارة إلى ان عملية الاستلام تتم بتصاعد سنوي. والسبب عائد إلى أن السعر التشجيعي الذي قررته وزارتا الزراعة والاقتصاد الذي حدد بـ٥٩٠ ليرة لبنانية يفوق الأسعار العالمية، الأمر الذي يضع حدا لعملية التهريب، وفق ما أشار المزارع خالد شومان. ولفت الأخير إلى أن مزارعي القمح في البقاع يسلمون كامل الكميات المنتجة من القمح، لا سيما أنهم يشترون البذار لاحقاً من «مصلحة الأبحاث العلمية» الزراعية بأسعار مدعومة تصل إلى حدود ٥٠٠ ليرة لبنانية مقابل سعر عالمي يبلغ ١٢٥٠ ليرة.

تحديد الأدوية البيطريّة وتسعيرها

أصدرت وزارة الزراعة تعميماً بتاريخ ١٣-٨-٢٠١٢ ينظّم قطاع الأدوية البيطرية في لبنان، فيحدّد الأدوية الممنوعة ويطلب من المستوردين تسجيل الأدوية وتسعيرها. وقد جاء في التعميم أن وزارة الزراعة كانت قد أصدرت قرارات عديدة تتعلق بتنظيم قطاع الأدوية البيطرية، لذلك تذكّر الوزارة بضرورة التزام تسجيل مراكز بيع الأدوية البيطرية، فأوضحت أنه يجب على كل شركة أو مؤسسة أو مركز يتعاطى مهنة استيراد و/أو بيع الأدوية واللقاحات البيطرية تقديم المستندات المحدّدة بالقرار ١/١٢١ خلال فترة شهرين، للتسجيل لدى المسؤول عن ملف الدواء البيطري ــ مديرية الثروة الحيوانية، والتأكد من استيفاء الشروط المطلوبة، وذلك تحت طائلة الملاحقة القانونية والإقفال نهائياً.

وبعد انقضاء المهلة المحددة، شددت الوزارة على أنه «تُمنع الشركات المستوردة عن التعامل مع المراكز غير المسجلة وتقوم بتبليغ هذه المراكز بضرورة التسجيل لدى ملف الدواء البيطري ــ مديرية الثروة الحيوانية خلال المهلة».

وحدّدت الوزارة الأدوية الممنوعة، مشيرة إلى أنه «يجب على الشركات أو المؤسسات أو المحال التي تتعاطى مهنة استيراد أو بيع الأدوية البيطرية عدم الشراء والتداول بالأدوية البيطرية الممنوعة تحت طائلة الإقفال الفوري للمحل أو المؤسسة أو الشركة».

أما بالنسبة إلى تسعير الأدوية، فإنه «يجب على الشركات أو المؤسسات أو المحال التي تتعاطى مهنة استيراد الأدوية واللقاحات البيطرية تسعير الأدوية البيطرية قبل عرضها للتداول، كما يجب على مراكز بيع الأدوية واللقاحات البيطرية التحقق من وجود تسعير على العبوات وبيع الأدوية واللقاحات البيطرية في عبواتها الأصلية من دون تجزئتها تحت طائلة الإقفال النهائي».

دعت المزارعين للانضمام الى التعاونيات

وزارة الزراعة حريصة على إيصال الدعم إلى صغار مربي الأبقار

بدأت وزارة الزراعة بتاريخ ٨-٨-٢٠١٢ تسليم أذون الأعلاف المدعومة من الحكومة لأصحاب الحيازات الصغيرة»، موضحة أن الدعم «يتراوح بين ٢٥ في المئة للحيازات دون الثلاثين رأس بقر و٢٠ في المئة لما فوق هذا العدد».

وأكد مستشار وزير الزراعة الدكتور صلاح الحاج حسن أن «المزارع الذي لا يستطيع الحصول على العلف المدعوم يعني أنه لم يتقدم بطلب حتى الآن وندعوه لتقديم طلب».

وخلال اجتماع عقد في مصلحة زراعة البقاع في مقرها على اوتوستراد زحلة بتاريخ ٢٨-٨-٢٠١٢ ضم عدداً من المزارعين ومربي الأبقار والحليب وأصحاب مصانع الأعلاف، أشار مستشار وزير الزراعة الدكتور صلاح الحاج حسن إلى استفادة أكثر من ٥٠٠٠ مربي أبقار في الشهر الأول من الدعم، مؤكداً ان وزارة الزراعة حريصة على إيصال الدعم بشكل صحيح وسليم إلى صغار مربي الأبقار الذين استفادوا عن كل بقرة بأكثر من ١٠٠ دولار.

وحذر الحاج حسن من أية عملية تلاعب أو تزوير أو سوء استعمال لبونات الدعم بغير وجهتها الصحيحة والسليمة، لما قد ينجم عنها من حرمان مرتكب التزوير من الدعم بشكل كامل وطيلة السنوات الخمس المقبلة الفترة الزمنية لمشروع الدعم.

وتحدث الحاج حسن عن موضوع تسعير الحليب، مؤكداً ان هذا الموضوع لن يتعرض للاهمال من قبل الوزارة. وطالب المزارعين وأصحاب المعامل بالالتزام الكامل بالتسعيرة، مشدداً على ضرورة انضواء المزارعين في الاطار التعاوني لتفعيل العمل الزراعي والتكامل بين عقود الحليب والدعم، مما يتيح الاستفادة المستدامة من الدعم.

غصن لـ «الشرق»: نريد قفل قضية المياومين في كل الإدارات العامة

بعدما زفّ رئيس الإتحاد العمالي العام غسان غصن خبر طيّ ملف المياومين وجباة الإكراء في مؤسسة كهرباء لبنان، قطع وعداً باستكمال قضية المياومين في الإدارات العامة كافة لمساواتهم مع زملائهم المثبّتين في الوظيفة والرتبة ذاتهما.

إذ أعلن غصن عبر «الشرق» أنه «بعد حل قضية المياومين في مؤسسة كهرباء لبنان سنكمل المسيرة، لأننا نريد قفل ملف المياومين في كل الإدارات والمؤسسات العامة، إذ هناك ١٥ ألف مياوم موزعين على كل وزارات الدولة بدءاً من رئاسة الحكومة وصولاً إلى البلديات، مروراً بقطاع التعليم بما فيه المدرسة الرسمية والجامعة اللبنانية».

واعتبر أن «الإنجاز الذي تحقق في ملف المياومين أعاد الإعتبار إلى المواطن وأخرجه من حال اللاإستقرار والقلق الدائم، ليدخل اليوم في ملاك الوظيفة أي ملاك العامل الذي يملك عقد عمل يضمن حقوقاً ينص عليها العقد، لينطبق عليه كل مبادىء قانون العمل ومعايير تتناول حقوقه وواجباته، ولا سيما لجهة الضمان الإجتماعي فضلاً عن نظام التقاعد والتعويضات العائلية أو نظام الطبابة والإستشفاء الذي يغطيه مع أسرته. بذلك يتساوى المياوم مع زملائه في الوظيفة والدور، لأنه قد يكون اليوم بالرتبة ذاتها ولكن ليس بالحقوق والرواتب نفسها. هذا هو المدخل الذي عبَرناه لإعادة الإعتبار إلى الوظيفة العامة».

وعما إذا أصبح ملف المياومين خارج التدخلات السياسية، قال غصن:» في المرحلة السابقة لم يكن هناك خلاف سياسي حول الموظفين وحقوقهم، إنما الخلافات السياسية كانت لأسباب أخرى. هذا الملف الذي كان له وجبة كاملة من مطالب متعددة، بدءاً من عقد عمل وصولاً إلى تثبيتهم، فالمياومون لم يكونوا يوماً سبباً لأي خلاف سياسي. وما كان يسعى إليه المياومون هو تحقيق مطلبهم الأساس التثبيت بعد ٢٠ سنة من العمل، عندما يشعرون أنهم مواطنون لبنانيون لهم الحقوق والواجبات ذاتها مع زملائهم في العمل الوظيفي الواحد، وإذا كان هناك من عقود عمل إلى حين حصول التثبيت فيفترض ان تحفظ حقوقهم، ليطمئنوا إلى أنهم غير معرّضين في أي لحظة إلى الصرف، وخصوصاً بوجود المادة التي تم إلغاؤها أخيرا، والتي أسميناها «مادة إرهابية» والتي تعطي الشركة الحق في صرف الموظف بعد ٣ أشهر من العمل».

وتابع: «بعدما ذُللت كل تلك العقبات، كان هناك دور كبير للأطراف السياسية كلها، بعيداً من الخلافات السياسية حول حقوق المياومين. لذلك عندما تم الإتفاق على تثبيت حقوقهم وفق الإتفاق الصادر أخيراً وبقيت نقطة عالقة، بادر الجميع ومن كل الأطراف الى المساهمة في حلها».

وكرّر غصن القول: «لقد طُوي ملف مياومي كهرباء لبنان، وآن الاوان لركب القطار الذي يُقل كثيراً من المياومين الموزّعين على كل الإدارات العامة، والذين يعملون تحت صفات مختلفة وعلى سبيل المثال غبّ الطلب وعمال المتعهد والتعاقد، وكل الصفات التي لا ينطبق عليها الوصف القانوني الصحيح. فالذي يعمل على مدى ٢٠ سنة لا يُسمّى مياوماً وكذلك بالنسبة إلى المتعهد والمتعاقد. وبالتالي سنصوّب كل المسار في كل المطالب، فهناك ملف المياومين في الإدارات العامة ولا سيما المتعاقدون مع وزارة التربية الذين يبلغ عددهم نحو ١١ ألف معلم، ويعلمون بالمكان نفسه مع زملائهم المثبتين في الملاك، وفي حين يتقاضون ٢٨ ألف ليرة في الساعة الواحدة يتقاضى المثبتون ٦٠ ألفاً ويحصلون على كامل حقوقهم الوظيفية بدءاً من تثبيتهم واستقرارهم الوظيفي والضمانات الصحية والإستشفائية، أما الآخرون فلا يتقاضون أجرة اليوم الذي لا يعلمون فيه والعكس صحيح».

أضاف: «إنه ملف كبير وسينسحب على كل إدارات الدولة، وهذا هو دور الإتحاد العمالي العام في هذه المرحلة سعياً إلى ألا يبقى مياوم يعمل في إدارة عامة بغير الصفة التي يعمل بها، فيعمل البعض كرئيس دائرة وآخر رئيس مصلحة وعلى نحو ثابت.بما يقطع مفهوم المياوم في هذا الامر».

مع طيّ ملف المياومين برز مجدداً ملف البنزين ليطفو على سطح الهموم المعيشية، فهل سيعود الإتحاد إلى التحرك ميدانياً لصدّ أي ارتفاع مرتقب؟ هنا قال غصن: «بالطبع، سنعيد تذكير الحكومة بأن قضية البنزين مرتبطة بتقلب الأسعار، من هنا وجوب العمل على تثبيت السعر عندئذ تعوّض الحكومة بعض ما فقدته من الرسم الباهظ الذي كانت ستفرضه على المواطنين لملء الخزينة من المحتاجين وأصحاب الدخل المحدود».

ورأى ان «الحل هو في تثبيت السعر الذي يتطلب قراراً من الحكومة مجتمعة، لأن التجربة ناجحة وبالتالي لم يسبّب اي خسارة للخزينة. هناك بعض التحفظات لجهة الواردات الضريبية، فاقترحنا على الحكومة تأمينها من خارج جيوب محدودي الدخل، أي من أصحاب الثروات والمضاربات العقارية التي ستحصّل منها الدولة.بما يزيد على مجموع ما تحصّله من ضرائب البنزين».

وعما إذا كان الإتحاد سيتحرّك في الشارع لهذه الغاية، قال غصن: «وسيلة الضغط التي لدينا ليست سياسية إنما نقابية عمالية وصرخة شعبية نطلقها عسى أن تسمعها الحكومة تحسساً بوجع الناس ومعاناتهم وآلامهم ولا تطمر رأسها في الرمال ولا تصمّ آذانها عن وجعهم وأنينهم».

وعما إذا كان يلوّح بالنزول الى الشارع، قال: «نحن على استعداد دائم للقيام بأي تحرك نحدد أطره وآليته وسقفه ووجهته من اجل تحقيق مطالب الناس».

عمال «غب الطلب» في المياه ينتفضون أسوة بـ«مياومي الكهرباء»

بعد قضية العمال «المياومين «في «مؤسسة كهرباء لبنان»، التي لم تنته فصولها بعد، يأتي دور عمال «غب الطلب»او ما يعرف بعمال المتعهد، الذين يعملون في نطاق «مؤسسة مياه لبنان الجنوبي، والذين يلوحون بالتصعيد لنيل حقوقهم.

فعمال «غب الطلب» الذين سبق ان قاموا بتحركات، وصلت في احيان عديدة الى قطع المياه، يتعدى عددهم ٦٢٠ عاملا، مضى على وجودهم في لوائح المتعهدين اكثر من عشر سنوات، ولم يتسن لهم حتى الآن الحصول على مطلبهم الرئيسي، لناحية تثبيتهم في ملاك «مؤسسة مياه لبنان الجنوبي»، برغم كل الاحتجاجات والاضرابات .

وينقسم العمال الموزعون على سبع دوائر هي: صيدا، جزين، مرجعيون – حاصبيا، النبطية، الزهراني، بنت جبيل وصور الى فئتين تقنيتين، الاولى يبلغ عددها ٤٨١ عاملا ويتبعون لاحد المتعهدين، الذي يتغير سنويا بعد اجراء مناقصة تقوم بها «مؤسسة مياه لبنان الجنوبي»، بينما تضم الثانية ١٣٤ عاملا ويتبعون لمتعهد آخر، وتنحصر مهمتهم في تشغيل محطات المياه على امتداد الدوائر السبع المذكورة .

وتؤكد مصادر في «مؤسسة مياه لبنان الجنوبي» ان عدد المستخدمين حاليا في ملاك المؤسسة ٢٥٥ عاملا، من اصل ٨٧٢ عاملا هم الملاك الفعلي للمؤسسة، ما يعني ان نسبة الشغور في ملاك المؤسسة ٦١٧ عاملا، وهو العدد التقريبي لعمال «غب الطلب» الذين يعملون لصالح المتعهدين باموال المؤسسة، التي تفوق سنويا السبعة مليارات ليرة لبنانية، ولا تشمل الصيانة.

يتقاضى هؤلاء «غب الطلب» ٦٧٥ الف ليرة لبنانية اجرا شهريا، في غياب اي حوافز، باستثناء الضمان .

وقد انشأ العمال مؤخرا لجنة لمتابعة قضاياهم، واجروا سلسلة من الاتصالات واللقاءات مع مرجعيات مختلفة لاظهار مظلوميتهم والمطالبة بحقوقهم، بعد مضي اكثر من عشر سنوات على استخدامهم تحت وصاية المتعهدين.

ويؤكد رئيس اللجنة محمود سقلاوي لـ«لسفير» ان المطلب الاساسي لعمال غب الطلب الذين يشكلون اكثر من سبعين في المئة من الطاقة التشغيلية للدوائر السبع، يتلخص بتثبيتهم في ملاك «مؤسسة مياه لبنان الجنوبي»، عبر مباراة محصورة، بحسب القوانين حتى لا تضيع سنو عمرهم في التعاقد السنوي، من دون معرفة مصيرهم ومستقبلهم ومستقبل اولادهم .

وقال»ان مؤسسة مياه لبنان الجنوبي هي من المؤسسات المستقلة المنتجة، وبالتالي فان تثبيت عمال «غب الطلب»الذين تحتاج اليهم المؤسسة نتيجة الشواغر الكبيرة في ملاكها لا يشكل اي عبء مالي على الدولة، مضيفا ان عدم تلبية مطالبنا المزمنة سيدفعنا الى تحركات سلمية واسعة كي نأخذ حقوقنا .

حسين سعد- السفير

الجامعة العربية تحذر من إقامة معرض للخمور في أكبر مسجد في بئر السبع

منتجات المستوطنات تصدر للدول العربية عبر قبرص

نبهت جامعة الدول العربية من محاولة إسرائيلية لإقامة معرض للخمور في أكبر مسجد في بئر السبع ، ومن اقامة فورمولا للسيارات حول أسوار مدينة القدس ووضع نجمة داوود بأضواء الليزر للترويج لادعاءاتها بأن القدس عاصمة لها.

وبعدما شكر الأمين العام المساعد لجامعة الدول العربية لشؤون فلسطين والأراضي العربية المحتلة السفير محمد صبيح، خلال أعمال الدورة الـ ٨٧ لضباط المكاتب الإقليمية لمقاطعة إسرائيل التى بدأت بتاريخ ٢٧-٨-٢٠١٢ في مقر الجامعة العربية، جنوب إفريقيا حكومة وشعبا على الدور البناء الذي تقوم به في مقاطعة إسرائيل ومنتجات المستوطنات.. نبه إلى أن إسرائيل تحصل ما ينتج في المستوطنات وتكتب عليه صنع في إسرائيل، ثم تصدر هذه البضائع الى الدول العربية عبر قبرص على سبيل المثال، لتخدع المستهلك، مؤكدًا أن هذه البضائع صُنعت على أرض مسروقة، والقانون الدولي يحرم ذلك.

وأشار المسؤول رفيع المستوى في الجامعة العربية إلى الماراثون الذي شاركت به شركة أديداس في مدينة القدس، منوها بوقوف وزراء الشباب العرب أمام هذا الحدث، وكذلك وقوفهم أمام محاولة عقد اجتماع لوزراء الصحة والسياحة الأوروبيين في القدس، منبّهاً إلى أنه من ضمن الجرائم الإسرائيلية الجديدة اعتزام شركات إسرائيلية إقامة معرض للخمور في أكبر مسجد في بئر السبع عاصمة الجنوب الفلسطيني عمره ١٠٨ سنوات.

ومن جانبه، أكد المفوض العام للمكتب الرئيسي لمقاطعة اسرائيل، الذي يتخذ من العاصمة السورية دمشق مقرا له، غالب سعد التزام جهاز المقاطعة العربية لإسرائيل، وقال انه ما زال صامدا رغم صعوبة الظروف المحيطة، ويستند إلى شرعية وعدالة القضية الفلسطينية وحق الشعب الفلسطيني والدول العربية في مقاطعة الغاصب المحتل وسياساته اللاشرعية واللأخلاقية

طلاب فلسطينيون يطالبون نظراءهم في جنوب افريقيا مقاطعة إسرائيل

وجه شباب وطلاب وممثلو منظمات أهلية شبابية نداء نشر بتاريخ ٣٠-٧-٢٠١٢ إلى ممثلي مجلس طلاب جامعة فيتس وهي من اكبر جامعات جنوب أفريقيا وتضم أكثر من ٢٧٩٣٤ طالب/ة لاتخاذ قرار خلال الاجتماع السنوي لاتحاد طلاب الجامعة والذي يعقد في هذه الأثناء بتبني الدعوات الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل وسحب الاستثمارات منها وفرض العقوبات عليها "المعروفة عالميا بـ بي دي أس BDS" لإجبار إسرائيل على احترام الاتفاقيات والقوانين الدولية ومبادئ حقوق الإنسان.

وأكد النداء علي ضرورة تبني إستراتيجية حملة مقاطعة إسرائيل وسحبِ الاستثمارات منها وفرضِ العقوبات عليها والتي تتلخّص في خطواتٍ بسيطة لكنها مكثفة في شموليتها لكامل الحقوق الأساسية للشعب الفلسطيني عبر: إنهاء الاحتلال والاعتراف بالحق الأساسي في المساواة الكاملة للمواطنين الفلسطينيين في إسرائيل والاعتراف بالحق القانوني للاجئين الفلسطينيين في العودة إلي ديارهم بتطبيق قرار الأمم المتحدة رقم ١٩٤، كما و ركز البيان علي الحصار الخانق المفروض علي قطاع غزة الذي أصبح أشبه ببانتوستان –معزل عرقي.

وأعربت الحملة وقطاع الشباب بالشبكة والمجالس والكتل الطلابية الموقعة على هذا النداء في بيان وصل "معا" عن أملهم البالغ في أن يدعم رفاقهم الجنوب أفارقة نضالهم ضد الاحتلال والاستعمار والابارتهايد (التمييز العنصري) خاصة مع الأخذ بعين الاعتبار تجربة المقاطعة في سبعينيات وثمانينات القرن الماضي في جنوب أفريقيا ونجاحها في إسقاط نظام الابارتهايد في ١٩٩٤، إضافة إلي الدعم الذي تتلقاه الحملة من أشهر رموز التحرير الجنوب أفريقيين كنيلسون مانديلا، و ديزموند توتو، روني كاسريلز ، ضمن العديد من النشطاء البارزين.

ويشار إلى انه في ظل التدهور السياسي والاقتصادي الذي تشهده الساحة الفلسطينية، تمضي الحملة الفلسطينية لمقاطعة إسرائيل المدعومة عربيا ودوليا، قدما كسلاح تحدي محوري وأسلوب نضالي شعبي يتبنى المقاومة المدنية في التصدي لأشكال الاضطهاد الصهيوني المركب الذي يعاني منه الشعب الفلسطيني برمته.

وكان قد سبق هذا النداءَ بعام بيان الحملة الفلسطينية للمقاطعة الأكاديمية والثقافية لإسرائيل التي اعتبرت أن أيّ مشاركة أكاديمية أو فنيّة أو ثقافيّة عالميّة مع إسرائيل عمل متواطئ مع الاحتلال الإسرائيلي و ما يرتكبه من جرائم و سياسات عنصرية.

غزة – وكالة "معا" الاخبارية الفلسطينية

كتب رشيد حسن في مجلسة الدستور الاردنية بتاريخ ٤-٨-٢٠١٢

قاطعوا المانجا الإسرائيلية

يلفت الانتباه الكميات الكبيرة من "المانجا " التي تغزو الأسواق الاردنية، في هذا الشهر الفضيل (شهر رمضان الكريم) ، حتى لتجدها على أغلب البسطات ، وفي كافة شوارع المدن، بخاصة العاصمة، وبشكل غير مسبوق، وعندما دفعني الفضول لمعرفة مصدر هذه "المانجا" ذهلت كونها إسرائيلية ، وذهلت أكثر لجرأة التاجر أو التجار الذين يستوردونها من العدو الصهيوني، ويقومون بتسويقها ، وطرحها في الاسواق الاردنية ، وبشكل كبير في هذا الشهر الفضيل، وربما تصديرها الى الاسواق العربية، وقد تزامن هذا مع الاعتداءات على المسجد الأقصى المبارك، والتي أصبحت بشكل يومي منذ بداية رمضان الكريم، حيث يتعرض أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين الى حملة منظمة من التدنيس ، والاجتياحات والاقتحامات غير المسبوقة، سبقتها تصريحات المستشار القضائي لحكومة العدو" الاقصى جزء من الأراضى الاسرائيلية" ، لتتبع ذلك تصريحات مسؤولين إسرائيليين " ساحات المسجد ليست تابعة له" ، وهذا يعني بصريح العبارة، ان العدو قرر مصادرة تلك الساحات ، والعمل فورا على تهويدها ، بإقامة الكنس والحدائق التوراتية ..الخ علما –كما هو معروف ومثبت بالوثائق– بأن المسجد الاقصى يضم المسجد وقبة الصخرة المشرفة والساحات المحيطة بهما، والاسوار والارض وما عليها ومساحته "١٤٤" دونما.

ونعود من حيث ما بدأنا.

أليس مؤلما حد الفاجعة ، ان يصل الجهر بالسوء والمنكر بهذه الفئة ،الى حد الاصرار على بيع منتوجات العدو للمواطنين الاردنيين ، والتنكر للاقصى والقدس ، وفي هذا الشهر الفضيل؟!

ألم يسأل هؤلاء النفر أنفسهم –إن كانوا يصومون بالنهار ويقومون بالليل– أن أول دروس العبادة مقاطعة العدو ومقاومته بخاصة وهو يحتل أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، مسرى الرسول محمد –صلى الله عليه وسلم– ومهد السيد المسيح عليه السلام ؟!

ألم يقرأوا أو يسمعوا بفتاوى كبار علماء المسلمين التي حرمت التجارة مع العدو ، لأنها تصب في تقوية اقتصاده وتقوية جيشه الذي يحتل الأرض ، ويدنس العرض، ويقتل الابرياء ، ويرتكب جرائم التطهير العرقي، ويصر على نفي الشعب الفلسطيني الشقيق من وطنه ، وبقائه في مخيمات البؤس والفقر .

ندعو المواطنين إلى أن يقاطعوا منتوجات العدو، ووقف التطبيع، كرد على تدنيسه الاقصى، واعتداءاته المتكرره على المصلين المعتكفين في المسجد ، ورفضه الانسحاب من كافة الاراضي الفلسطينية المحتلة ، وندعو وزارة الزراعة ونقابة تجار الخضار والفواكه إلى التصدي للتجار الذي يصرون على استيراد الخضار والفواكه من العدو بطريقة استفزازية لا تراعي حرمة رمضان ولا الأقصى الأسير، ونذكرهم بأن الاتحاد الاوروبي يحظر استيراد منتجات المستوطنات الصهيونية لأن تلك المستوطنات غير شرعية .

ندعو جمعية حماية المستهلك لقيادة حملة مقاطعة المنتوجات والسلع الاسرائيلية، كما ندعو خطباء المساجد للقيام بدورهم بتوعية المواطنين من خطورة التعامل مع العدو الصهيوني ، وهو يحتل اولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين.

باختصار ... ندعو مجلس النواب للنهوض بواجباته وإعلان منع التطبيع، ووقف استيراد السلع والخضراوات والفواكه من إسرائيل ردا على استباحة الأقصى، وتهويد القدس. إنه أضعف الإيمان.

المحروقات وموبقة جدول تركيب الأسعار

البنزين يزيد ٣٩٠٠ ليرة والمازوت ٢٧٠٠ في ٧ أسابيع والشتاء والاوتوكارات على الأبواب

البلد منشغل بوضعه الامني، وبما يجري من حوله، وبكثير من الخلافات السياسية، والمواطن قلق على كل شيء ، اما موضوع ارتفاع أسعار المحروقات فلا يشغل بال أحد، بل لعل الاهتزازات الامنية والسياسية كانت – ويبدو أنها ستبقى – فرصة لمركبي جداول الاسعار الاسبوعية للهرب من مطلب الانعتاق من هذه الالية في احتساب أسعار المحروقات على حساب المستهلك في لبنان ، وبالتالي المضي في ارتكاب الموبقة التي بالامكان الخروج منها مع شيء قليل من العناية والتدقيق والبحث عن البدائل ، وبشرط وحيد هو الخروج من ضغط المافيات والكارتيلات المركبة استيرادا وتوزيعا.

حتى تاريخ ٢٢–٨–٢٠١٢ زادت أسعار مبيع المشتقات النفطية كافة في السوق اللبنانية ، وفق «جدول تركيب أسعار مبيع المحروقات السائلة» الموقع من وزير الطاقة والمياه بالوكالة محمد فنيش.

وقفز سعر مبيع صفيحة البنزين مجددا في جدول الأسعار الأسبوعي، ٩٠٠ ليرة لصفيحة ٩٨ أوكتانا، لتزيد في سبعة أسابيع ٣٩٠٠ ليرة، و٨٠٠ ليرة لصفيحة ٩٥ أوكتانا، لتزيد في الفترة نفسها ٣٨٠٠ ليرة.

وارتفع سعر قارورة الغاز في سبعة أسابيع أيضا، ٣٩٠٠ ليرة لزنة ١٠ كلغ ، و٤٨٠٠ ليرة لزنة ١٢،٥ كلغ، بعد ارتفاعهما أمس ٢٠٠ ليرة لكل منهما. أما سعر مبيع الكاز فارتفع في الفترة نفسها، ٣٢٠٠ ليرة بعد ارتفاعه ٥٠٠ ليرة، والمازوت ٢٦٠٠ ليرة بعد ارتفاعه ٥٠٠ ليرة أيضا، والديزل أويل (المازوت الأخضر) ٢٨٠٠ ليرة، بعد ارتفاعه ٤٠٠ ليرة. أما الفيول أويل (١ في المئة كبريتاً) فزاد سعره في سبعة أسابيع، ٧٠ دولارا، بعدما ارتفع ٩ دولارات أمس. وفي خمسة أسابيع، زاد سعر مبيع مادة الفيول أويل ٥٤ دولاراً، بعدما ارتفع ١١ دولارا.

وأصبحت أسعار المحروقات الإجمالية شاملة الضريبة، كالآتي: بنزين ٩٨ أوكتانا ٣٦٠٠٠ ليرة، و٩٥ أوكتانا ٣٥٣٠٠ ليرة، الكاز ٢٨٩٠٠ ليرة، مازوت (غاز أويل) ٢٦٥٠٠ ليرة، قارورة الغاز (تسليم المستهلك) ١٠ كلغ ١٨٦٠٠ ليرة، و١٢،٥ كلغ ٢٢٦٠٠ ليرة، الديزل أويل (للمركبات الآلية) ٢٧٠٠٠ ليرة، الفيول أويل (تسليم المستودعات من دون الضريبة على القيمة المضافة) ٦٧٥ دولاراً، الفيول أويل (١ في المئة كبريتاً) ٧٣١ دولارا.

يشار إلى أن سعر مبيع صفيحة البنزين بدأ مسلسل الارتفاع في ١١ تموز الماضي، مسجلا ٤٠٠ ليرة، وفي ١٨ تموز ٤٠٠ ليرة أيضاً، وفي ٢٥ تموز ٦٠٠ ليرة، وفي الأول من آب ٦٠٠ ليرة أيضاً، وفي ٨ آب ٤٠٠ ليرة، وفي ١٦ آب ٦٠٠ ليرة، أما بتاريخ ٢٢–٨–٢٠١٢، فبلغت الزيادة ٩٠٠ ليرة .

دعا باسيل "للخروج من شرنقة جدول تركيب الاسعار الخولي: واجبك حماية المواطنين من تقلبات الأسعار وضرب مافيا النفط

وكان النقابي مارون الخولي انتقد في تصريح له بتاريخ ٢٠١٢/٨/١٦ "السياسة النفطية لوزير الطاقة جبران باسيل المرتكزة فقط على التوقيع على جدول تركيب الاسعار اسبوعيا والتي تشكل معادلتها الحسابية خللا فاضحا في احتساب زيادة الاسعار العالمية وانعكاسها على زيادة اسعار البنزين المحلية".

ورأى الخولي: "أن اقتصار وزير الطاقة سياسته على التوقيع على جدول تركيب الاسعار دون اللجوء الى سياسة نفطية كاملة تحمي المواطن والاقتصاد الوطني من ارتفاع الاسعار العالمية التي اصبحت تشكل اليوم بتذبذبها صعودا ونزولا ضررا على مجمل الدورة الاقتصادية التي تحتاج الى استقرار مرحلي باسعار البنزين يمكن تأمينه بسياسية تتجاوز مصالح الكارتلات الضيقة عبر خطوات بسيطة اولها انشاء معادلة حسابية جديدة يحدد من خلالها الربح الواقعي لشركات الاستيراد وليس الربح التراكمي والذي يقوم على سعر المنشأ للبضاعة المستوردة .والتخلي نهائيا عن جدول تركيب الاسعار وتحرير السوق نهائيا وعدم وضع سقف لسعر المحروقات وترك المجال للمنافسة التجارية فيما بين الشركات المستوردة والموزعة للمحروقات والمحطات على اساس فك البنية الاحتكارية للشركات البترولية اي بمعنى اخر ضرب الكارتيل الموجود وايجاد تشريع واضح يمنع الاحتكار ويشجع المنافسة، والشرط الثاني دخول الدولة في السوق المحلية للنفط بنسبة ٣٠ بالمئة وهذا الامر ضروري لتثبيت المنافسة ولكسر اي كارتيل ممكن ان يعمل مستقبلا وهذا الامر من شأنه ان يؤمن وفر بقيمة اربعة الاف ليرة بسعر صفيحة البنزين. وهذه السياسة لا تحتاج الا الى قرار من قبل الوزير المعني".

ودعا الخولي باسيل "للخروج من شرنقة جدول تركيب الاسعار نهائيا والاطلاع بدوره كوزير للطاقة من واجبه حماية المواطنين من تقلبات الاسعار ومن تأمين ارخص الاسعار وضرب مافيا النفط المسيطر على السوق المحلي بمواده واسعاره" .

ألف ياء النقابات

لماذا العودة إلى التنظيم النقابي والهيكلة النقابية

قد يقول قائل، أنّ التحديات المطروحة على الحركة النقابية والضاغطة على قياداتها في المركز أي الاتحاد العمالي العام أو في الأطراف في الاتحادات الجهوية أو القطاعية والمهنية من شأنها أن تغلّب الميل نحو الاهتمام بسياسات الأجور والضمانات الاجتماعية والسياسة الضريبية فضلاً عن البطالة المتزايدة والصرف من العمل وهجرة الشباب والكفاءات ... وما إلى ذلك.

نعتقد أنّ في هذا التوصيف نصف الحقيقة فقط. فقوّة الحركة النقابية لا تقتصر على الشعارات والبرامج والمواقف الصحيحة وحدها. إنّما تكمن من فوق ذلك وقبله في التمثيل الواسع للأجراء وفي حسن وتماسك التنظيم النقابي والعلاقات الديموقراطية بين القواعد العمالية وقياداتها وأدوات التواصل التنظيمية المرتبطة ببعضها ووسائل الإعلام التي توفّرها وأنماط التعبئة المتّبعة لتحشيد أصحاب المصلحة حول المطالب المطروحة وسوى ذلك من طرق وتقاليد كلاسيكية عرفتها الحركة النقابية في بلداننا وفي العالم أو تلك التي علينا ابتداعها في أوضاعنا الملموسة لاجتراح أدوات الضغط المناسبة.

المطالب والشعارات ووضع التنظيم

إذا كان المدخل لتحقيق المطالب هو حجم القوّة الضاغطة التي تقف وراءها وحسن إدارة واستعمال هذه القوة ينبغي إذاً البحث في عناصر هذه القوّة نفسها من أجل تحقيق تلك المطالب. في هذا السياق يمكن تسجيل الملاحظات السريعة التالية:

١- إنّ الاتحاد العمالي العام وبحسب مختلف الدراسات والإحصاءات المتوفّرة لا يمثّل من العمال الذين لهم حقّ الانتساب للنقابات حسب قانون العمل أكثر من ٧ إلى ٨٪ وهذه الشريحة من الأجراء المنضوين في نقابات واتحادات مهنية أو قطاعية تتركّز في غالبيتها في المصالح المستقلة والعامة والمصارف وبعض المؤسسات والشركات الكبرى وقطاعي النقل البرّي والجوي. هذا يعني أنّ أكثر من تسعين بالمائة من العمال والأجراء خارج التنظيم. وإذا أضفنا إلى هذا العدد الهائل موظفي الدولة وإداراتها الممنوعين من حقّ إنشاء النقابات بسبب عدم تصديق لبنان لاتفاقية الحرية النقابية رقم (٨٧) ستنخفض نسبة التمثيل إلى درجة أدنى بكثير.

٢- إنّ أكثر من نصف الأجراء العاملين في القطاع المنظّم الذين يتوجّب ضمّهم إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي هم خارج مؤسسة الضمان مع ما يؤدّي إليه ذلك من ضعف انشداد العمال أو ميلهم للانتظام في العمل النقابي.

٣- إنّ استمرار العمل بنظام تعويض نهاية الخدمة وعدم اعتماد نظام التقاعد والحماية الاجتماعية وما ينتج عن ذلك من غياب نقابات أو اتحاد للمتقاعدين من العمال يؤدّي إلى خسارة المنظمات النقابية الألوف وربما عشرات الألوف سنوياً من الأجراء الذين يتركون العمل في سن الستين والأرباع وستين.

٤- إنّ غياب أي خطة للتعامل تنظيمياً مع الأعداد الواسعة جداً من العمال في القطاع غير المنظّم يفقد التنظيم النقابية قوّةً حقيقية مؤثّرة في رفد هذا التنظيم بعناصر جديدة.

٥- إنّ الترهل القائم في العديد من النقابات نتيجة غيب تداول المسؤولية وتغذية النقابات بالقوى الشبابية والافتقار المريع لحضور المرأة وقضاياها في القيادة النقابية يضيف عنصراً حاسماً في ضعف الحركة النقابية وآفاق تطوّرها الواقعي.

أخيراً، إنّ ثلاثة عناصر لا يستقيم التنظيم النقابي أو يتطوّر ويفعل من دونها هي: الاستقلالية، الديموقراطية، الجماهيرية وهذه الأقانيم الثلاثة ستكون موضوع مقال لاحق.

بيروت، في ٢٠١٢/٨/٢٣

اسماعيل بدران

العودة إلى الدولة ذات السيادة

شهد العالم في نهاية القرن الماضي نقاشاً واسعاً بشأن ضمور الدولة القومية، ونمو ما قيل إنها سيادة عالمية. كان تفتيت دول أو اتحادها الدليل الأبرز على اضمحلال أولى قواعد النظام القديم، وهي احترام الحدود السياسية. وهذا ترافق مع صعود الائتلافات الإقليمية الواسعة، وتشابك الأسواق المالية وزيادة حركية عوامل الإنتاج، فضلاً عن انتشار الجنات الضريبية والملاذات الآمنة للأموال الهاربة من الرقابة. كان الاختلال الحاد في التوازن بين قطاع الأعمال والحكومات، هو أبرز الأسباب التي تقف وراء تراجع نفوذ الدول ذات السيادة. حصل ذلك في إطار تواطؤ شبه معلن بين صانعي السياسات الرسمية وبين جماعات المصالح في القطاع الخاص، وفي ظل عمليات اندماج هائلة جعلت ٥٠٠ شركة متعددة الجنسيات في العالم تدير أصولاً توازي حجم الاقتصاد العالمي. بل إن ١٥ شركة عالمية كبرى تسيطر الآن على ما يتراوح بين ٧٥٪ و٩٥٪ من تجارة السلع التصديرية الأساسية. ومع قيام الدولة بتصفية نفسها بنفسها، اتسع نطاق الوعود والآمال والأحلام التي لم يتحقق منها إلا النزر القليل. وعلى سبيل المثال لم تؤدّ الخصخصة في كثير من الأحيان إلى زيادة تدفق الاستثمارات الخاصة كما يزعم. في حالة الأرجنتين لم يتجاوز رأس المال الخاص بعد الخصخصة ٢,٦٪ من الاستثمار الإجمالي في قطاع المياه، وفي مجمل دول أميركا اللاتينية بلغ دعم الحكومات للخصخصة ٤٦٪ تقريباً من مجموع أصول قطاع المياه والصرف الصحي عام ١٩٩٨. ولم يقف الأمر عند تقليص مساهمة الدولة في النشاط الاقتصادي، بل تعداه ليمسّ دورها الرقابي، كما في إلغاء الكونغرس الأميركي عام ١٩٩٩ قانون غلاس ـ ستيغل، مستجيباً بذلك لضغط المصارف الراغبة في مضاعفة أرباحها، عبر الدخول في ممارسات خطرة كانت ممنوعة بموجب ذلك القانون.

ويعدّ اتساع نطاق التكتلات الاقتصادية في العقدين الماضيين سبباً آخر لتقويض سلطة الدولة، حيث تتنازل هذه الأخيرة عن جزء من سيادتها لمصلحة الدول الأخرى، طمعاً بالاستفادة من العوائد الإضافية التي يولدها التكامل الإقليمي. ولم تكن التكتلات لتوجد لولا موافقة الدول الأغنى على تقديم تحويلات نقدية (أو عند الحاجة) للأطراف الأخرى التي تحتاج إلى مساعدة. والكلفة ليست زهيدة، إذ يتوقع مثلاً ان يتحمل الفرد الأوروبي الواحد حوالى ٢٣٧٠ يورو سنوياً، على شكل مساهمات في الصندوق الأوروبي للاستقرار، والذي يعول على زيادة رأسماله لاستيعاب الأزمات المالية والمصرفية الحادة التي تمر بها دول أوروبية عدة.

لكن ضمور السيادة القومية لمصلحة مفهوم غامض وهلامي هو السيادة المعولمة، ما كان ليتم لو لم يكن دافع التعاون بين الدول أقوى من دوافع الانقسام والنزاع، ولولا وجود طرف قادر على إدارة اللعبة الاقتصادية والسياسية في العالم هو الولايات المتحدة الأميركية، ولولا استعداد الدول لبذل بعض التضحيات من أجل تحقيق دعم النمو والاستقرار. وهذا ما نفتقده الآن؛ فالمنافسات السياسية والجيوستراتيجية تحل محل التعاون الاقتصادي الدولي، ويعاني العالم من تبعات الفشل الأميركي في عقدين داميين شهدا حوالى مئة حرب ضارية، كما يتراجع ميل الدول إلى التضامن في ما بينها في اللحظات الصعبة.

ومنذ الأزمة المالية عام ٢٠٠٨ عادت الحكومات إلى صدارة المشهد، دافعة إلى الخلف المصارف والشركات الكبرى. وزاد حضور التجمعات العالمية التي لا تنتقص من سيادة أعضائها (مثل مجموعة البريكس ومجموعة دول العشرين)، في حين تترنح التكتلات العالمية الأخرى القائمة على تذويب السيادة الوطنية في أوعية إقليمية أوسع (منطقة اليورو). ثم جاء الانهيار المالي ليحطم أسطورة السوق المكتفية بذاتها، فالدولة لا الأسواق الحرة هي التي تنقذ البنوك، وتضخ السيولة، وتنشئ شبكات الأمان، وتضع قواعد الإشراف والرقابة، وتعيد تعريف المخاطر، حتى إنها لم تتورع في هذا السبيل عن نقل مديونية القطاع الخاص إليها.

يعود العالم من رحلة أحلامه وأوهامه ليكتشف أن الدولة الوطنية لم تتراجع قوتها بل عُطّلت بعض قواها لصالح قوى خارجية أو داخلية. لكن الأمور تتغير، ففي الخارج فقدت العواصم الكبرى والمؤسسات الدولية العديد من أدوات الضغط والاستتباع التي كانت تمتلكها، وفي الداخل لم يجد قطاع الأعمال بداً من الاعتراف بأن الدولة هي الملاذ الأخير في الأزمات الكبرى والضامن الذي لا غنى حين تهب رياح الفوضى. لكن العامل الأهم في هذا السياق هو تدني استعداد الدول وتراجع قدرتها على تحويل مزيد من الأموال إلى الآخرين. فالاقتصادات الأقوى في الاتحاد الأوروبي مثلاً لا تقوم بما هو منتظر منها لإنقاذ الدول التي تضربها الأزمات، إما لأنها تعاني هي نفسها من مشاكل مثل فرنسا، أو لأنها لا تجد في ذلك مصلحة قومية مباشرة لها كألمانيا. ومع أن مستقبل الاقتصاد الأوروبي قاتم جداً على ما جاء في عدد الإيكونوميست الأخير، تتلكأ برلين عن المساهمة في تمويل برنامج إصلاح جذري لا بد منه لإنقاذ أوروبا من كارثة مالية تشبه إفلاس ليمان براذر. ولا يمكن حسب المجلة نفسها إقناع ألمانيا بالمساهمة إلا بعد مخاطبة المصالح المباشرة لمواطنيها، كأن يقال لهم إنهم مخيّرون بين دعم الشركاء دون تردد أو ترك اليورو يتداعى. لم تعد دولة عظمى كالولايات المتحدة الأميركية قادرة على ضبط أداء النظام العالمي ولا حتى التحكم في سياساتها الخاصة، وليس لدى بيروقراطيي البنوك المركزية، الذين تركزت لديهم معظم سلطات الدولة، ما يكفي من الذخائر لمواجهة المشكلات المستعصية. هذا يخلق فراغاً كبيراً لا يمكن ملؤه إلا بإعادة عقارب الساعة ربع قرن إلى الوراء، حين كانت الدول قادرة على رسم سياساتها بنفسها، وكان التعاون في ما بينها يقوم على أساس اقتناعات مشتركة وتوزيع منصف للمكاسب والخسائر.

عبد الحليم فضل الله - اقتصاد

أخبار نقابية عربية

الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين

يتمسك بمعالجة انتهاك الحقوق في العمل والإلتزام بحرية التنظيم والمفاوضة الجماعية وبرلمانية تطالب بحله

أكد الأمين العام للاتحاد العام لنقابات عمال البحرين السيد سلمان المحفوظ، على تمسكه بمعالجة مسألة انتهاك الحقوق في العمل ، وأن ذلك يأتي على رأس أجندة الإصلاح وخاصة في بلد كالبحرين ، وان قضية العمال المفصولين ، يجب أن تستكمل بالعودة الكاملة لجميع المفصولين مع صرف حقوقهم كلها من رواتب وتأمين.

وأشار إلى أن معالجة مسألة انتهاك الحقوق في العمل تأتي على رأس أجندة الإصلاح خاصة في بلد كالبحرين مصدق على أربع من ثماني اتفاقيات تضمنها الإعلان الدولي للحقوق الأساسية في العمل وخاصة الاتفاقية رقم ١١١ والتي هي مرجعيتنا في تصدينا لملف المفصولين وهي التي على أساسها دافعنا عنهم ضد الفصل على أساس حرية الرأي والتعبير وجاء تقرير بسيوني منصفاً لهذه المسألة العمالية.

وقال: «لا ننسى التزام البلاد عبر الاتفاق الثلاثي بالعمل الجاد على التصديق على باقي اتفاقيات الإعلان وخاصة الاتفاقية رقم ٨٧ بشأن حرية التنظيم والاتفاقية رقم ٩٨ بشأن حق التنظيم والمفاوضة الجماعية».

وأكد علينا كأطراف ثلاثة عمال وأصحاب عمل وحكومة ألا تأخذنا الراحة واليأس بل أن نعمل كما عملنا سابقاً لتصفير هذا الملف لنكون كما كنا من قبل أسبق الأطراف في معالجة ما يخصها من الأزمة.

وقال: «إن قضية المفصولين يجب أن تستكمل بالعودة الكاملة وصرف كل الحقوق من رواتب وتأمين وغيره والرهان ليس فقط على عودة النسبة الأكبر أو العدد الأكثر برغم أهمية ذلك لكن الرهان الذي لا يقل أهمية يتمثل في إنهاء الملف بشكله الكامل، وإن بقاء المفصولين من (ألبا) والبنوك و(يسكو) والقطاع الحكومي، إضافة إلى التغيير والنقل التعسفي لبعض الوظائف كما حدث في بعض الشركات والوزارات يبقي الملف مفتوحاً».

من جهتها رئيسة لجنة الشؤون الخارجية والدفاع والأمن الوطني بمجلس النواب البحريني سوسن تقوي طالبت وزير العمل بضرورة تحمل مسؤوليته الدستورية والقانونية عبر اتخاذ ما يلزم من إجراءات ليتخذ القانون مجراه فيما يتعلق بحل الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين.واعتبرت تقوي ان الاتحاد العام لنقابات عمال البحرين "منحل بحكم القانون" متهمة ايه بأنه " من أبرز مؤسسات التأزيم فيما جرى من أحداث مؤسفة مرّت بها مملكة البحرين في الفترة الماضية..

من جانبه اتهم رئيس نقابة البا علي البنعلي الموالي للنظام في البحرين أن الاتحاد العام لعمال نقابات البحرين "هدفه تأجيج المشاكل داخل المؤسسات الإنتاجية، من خلال وضع شروط تعجيزية بهدف استمرار شكوته المرفوعة.

ودعا علي البنعلي الجهات المسؤولة باتخاذ الاجراءات ضد الامين العام للاتحاد العام لعمال نقابات البحرين سلمان المحفوظ بعد تصريحاته المسيئة، وبعد الشكاوى التي تقدم بها الاتحاد لدى منظمة العمل الدولية.

عمال مصر يتطلعون لاستمرار هوية مصر العربية وتواصلها مع أمتها

وضع إتحاد عمال مصر برئاسة د. احمد عبدالظاهر مذكرته المطلبية بين يدي رئيس الحكومة المصرية هشام قنديل تلخصت فى :

ضرورة " إنقاذ الصناعة المصرية الوطنية مما تعرضت له خلال سنوات مضت من تعطيل المصانع وتصفية لشركات ما زالت هياكلها قائمة وإغلاق مئات المصانع فى المدن الجديدة" . وطالبت المذكرة بـ" اتخاذ إجراءات لوقف سياسات إغراق الأسواق بالسلع المستوردة وخصوصا فى قطاع الغزل والنسيج والملابس الجاهزة والذى يضم ٢٥٪ من قوة العمل المصرية.

وبـ "العودة لتشجيع الصناعات كثيفة العمالة لامتصاص فائق الأيدى العاملة وحل مشكلة البطالة" . وأكدت على " الاستثمار الكفء لموارد البلاد الطبيعية لتوفير المواد الخام التى تكفل قيام صناعات جديدة (بحيرة ناصر، مناجم سيناء، مشروع أبو طرطور، مناجم الفحم).و"حماية صناعات الدواء الوطنية من أخطار المنافسة".و"توفير الأموال الكافية لدعم الصناعات العسكرية قاطرة الصناعات الوطنية". و" الإعلان عن وقف سياسات الخصخصة ومعالجة ما ترتب عليها من أضرار بالوطن والمواطنين.

وأكدت مذكرة اتحاد عمال مصر على مطالب العمال في "إن سياسة عادلة للأجور ستكفل استقرار السلم الاجتماعي ومن ثم فإن تحديد حد أدنى للأجور الذى هو حد الكرامة يأتى فى أوليات تطلعات عمالنا والذى نرى أن مبلغ ١٢٠٠ جنيه، بداية عادلة لتحقيق الاستقرار مع ترتيب أوضاع باقى العاملين بأجر على نفس الاتجاه على نحو يرتبط بالأسعار وربطه بالحد الأقصى" واعتبرت أن "علاقات العمل العادلة هى أساس الاستقرار ويجب أن تشمل الجميع فى الحكومة والقطاع العام والاستثمارى والقطاع الخاص وشمول الجميع بحماية القانون" ودعت الى " تعديل القانون (٤٧) لسنة ١٩٧٨ بشأن العاملين المدنيين بالدولة خاصة الأجور وجدول العلاوات والترقيات" و"إقرار صرف العلاوة الاجتماعية التى تصرف للعاملين سنويا". مؤكدة، "إجزءا من تحقيق الاستقرار النفسى للعاملين يتمثل فى دعم التعاونيات الاستهلاكية فى مواقع العمل والمحافظات والتى تتبع الاتحاد التعاونى وزيادة نشاط المجمعات الاستهلاكية المملوكة للدولة فى الأحياء الشعبية وكذا تعاونيات الإسكان والزراعة والإنتاج والثروة المائية، وهنا قد ترون أن العودة لتشجيع سياسة الإسكان الشعبى وتوقف بيع الأراضى الحكومية مع إعطائها كحق انتفاع قد يؤدى إلى انخفاض أسعار السكن. ودعت المذكرة الى " الكشف عن حقيقة الأموال التى جرى اقتراضها من صناديق التأمينات الاجتماعية، وإعادتها ليجرى استثمارها بصورة ترفع من أحوال الملايين المتقاعدين وتستخدم فى مشاريع تكفل توظيف ملايين الشباب عبر إقامة صناعات واعدة. وأكد اتحاد عمال مصر في مذكرته أن" الملايين من عمال اليومية يتطلعون إلى تنظيم أوضاعهم وشمولهم بحماية القانون ومظلة التأمينات الاجتماعية." مضيفا "إننا مع كل المصريين نحلم بنظام للرعاية الصحية يعالج وضع التأمين الصحى الحالى من عواره وعجزه عن تقديم الخدمة المناسبة للمواطنين" وأمل أن" ألا ينصب اهتمام رجال الأعمال بالتراكم الرأسمالى دون النظر إلى مسئولياتهم الاجتماعية وما تعنيه كلمة الوظيفة الاجتماعية لرأس المال بتدعيم الجهود الشعبية والرسمية فى التنمية كما يحدث فى العالم كله لخلق صورة ذهنية لهم عند المجتمع المصرى بإسهامهم فى النشاط الاجتماعى كالتعليم والصحة والإسكان والأمن الغذائى.

ودعا عمال مصر الى عقد اجتماعى جديد يكفل إطلاق خطة حقيقية للتنمية الوطنية لا تقوم على الوعود والأمانى ولكنها تتحرك فى ضوء استقرار الأمن الذى يعيد صناعة السياحة الى سابق عهدها ومعها أرزاق نحو خمسة ملايين عامل يرتبطون بها. ويضمن الحماية لمئات الألوف من سائقى الأجرة والنقل ومركبات نقل الركاب الصغيرة. وتشغيل الموانى بكافة طاقاتها لضمان سيولة تصدير واستيراد البضائع لتوفير حاجات البلاد. وتوافد استثمارات جديدة تساهم فى رخاء البلاد.

وختمت مذكرة اتحاد عمال مصر الى الحكومة المصرية بأن عمال مصر يتطلعون لدستور جديد "تتحقق فيه المواطنة بأجلى صورها ويحمى المصريين من كل صور التمييز. و"يصون الحريات العامة ويحمى الحقوق ويأمن فيه الناس على أداء شعائر أديانهم".و"يحمى كل مكونات الموروث الثقافى المصرى وتجد فيه كل أطياف الشعب ما يحفظ ثقافاتها وعادتها.." و" يوسع دائرة المشاركة فى صنع القرار".و"يصون استقلال القضاء ومهابته". ويرسخ الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للفئات المهمشة من المصريين التى وردت فى الدساتير وما استجد منها بفعل التطورات الاقتصادية والاجتماعية" . و"يؤكد على مدنية الدولة وأنها دولة لكل المصريين".و"واستمرار هوية مصر العربية وتواصلها مع أمتها".و" ويعزز حرية الفكر والإبداع والفنون والأداب".و"الإبقاء على نسبة ٥٠٪ عمال وفلاحين فى الدستور".

دعا إلى الاسراع في معالجة السياسات الخاطئة لمواجهة الازمات الاقتصادية

معتوق في بكين: بناء نقابات قوية أساس في موجهة التحديات

القى رجب معتوق الأمين العام للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب كلمة خلال مشاركته في أعمال الثامنة للملتقى النقابي الدولي حول العولمة الاقتصادية والنقابية التي عقدت بالعاصمة الصينية – بكين باستضافة من الاتحاد العام لنقابات عمال عموم الصين وبمشاركة مايزيد عن ٢٠٠ قائد نقابي من كافة انحاء العالم، وذلك خلال الفترة من ٢٨–٣٠ أغسطس الجاري وتتناول هذه الدورة ملف "احترام العمل وحماية حقوق العمال".

وركز معتوق على أهمية العمل من أجل تطوير الحركة النقابية ،وتعزيز وحدتها،وترسيخ استقلاليتها،وتعميق ديمقراطيتها ، وارتباطها بمصالح العمال لان بناء نقابات قوية ومتماسكة وحرة وديمقراطية ومستقلة هو العمل الاساس في مواجهة كل ما نتعرض له من تحديات .

وأضاف أن الإتحاد الدولى لنقابات العمال العرب يدعو إلى الاسراع في معالجة السياسات الخاطئة لمواجهة الازمات الاقتصادية، واعتبر أن غياب

البعد الاقتصادي والاجتماعي في العملية التنموية قد فاقم من الأزمات الاقتصادية التي تعاني منها الدول، وضرورة إطلاق تنمية متوازنة بين قطاعات الانتاج وعناصره، واعتماد سياسات تحقق الأمن الغذائي ومحاربة الفقر، والتركيز على الاهتمام برأس المال البشري من خلال الاستثمار بالتعليم والتدريب وتعزيز مهارات العمل، واعتماد ثقافة النزاهة ومحاربة الفساد.

شارك في منتدى اتحاد نقابات العمال في عموم الصين ودعا الى التوأمة معه

غصن: هيمنة الشركات العابرة للقارات أدت الى مزيد من البطالة والفقر

شارك رئيس الاتحاد العمالي العام في لبنان غسان غصن في المنتدى الثامن لاتحاد نقابات العمال في عموم الصين والذي انعقد في الفترة بين ٢٨و٣٠ آب ٢٠١٢ . وألقى كلمة قال فيها: "لقد قيل وكتب الكثير حول العولمة الاقتصادية وسياسات الهيمنة على اقتصادات العالم والدور الخطير الذي لعبته الشركات العابرة للقارات المتعددة الجنسية كما جرى التعرض بالتحليل والنقد وحتى بالاعتراض على المفاهيم "الجديدة" التي انتهجتها العولمة الاقتصادية عبر السياسة النيوليبرالية المتمثلة باقتصاد السوق والتجارة الحرة الفاحشة الثراء، المتفلتة من الضوابط الاجتماعية وسوى ذلك من المفاهيم التي وضعت من أجل خدمة التكتلات والاحتكارات والمضاربات المالية العقارية بقيادة الولايات المتحدة الأميركية ودول الغرب الرأسمالي".

أضاف: "ومنذ حوالي العقدين من الزمن بدأت تبرز بوضوح الآثار المدمرة لهذا النهج من العولمة الاقتصادية حيث لم تقتصر على إفقار العمال وذوي الدخل المحدود وإعاقة التنمية وإضعاف دور النقابات العمالية والتضييق عليها بل تخطت ذلك إلى إغراق معظم دول أوروبا والبلدان النامية والأسواق الناشئة بالديون الباهظة التي شارفت بعضها على الإفلاس بسبب إملاءات البنك الدولي وصندوق النقد.

لقد برزت بوضوح نتائج تلك السياسات التي أدت إلى انكماش كبير في الأسواق التجارية وتراجع مؤثر على مستوى التقديمات الاجتماعية وضمور في البنى الإنتاجية خصوصا في الصناعة والزراعة وذلك لحساب المضاربات الريعية في أسواق العقارات والأوراق المالية حيث أديا إلى ارتفاع معدلات البطالة وتدني مستويات الفقر وحتى بات العديد من شعوب العالم يعيشون بأقل من ثلاث دولارات يوميا. لم تقف النقابات العمالية موقف المتفرج خلال السنوات الماضية فبادرت للتصدي ومواجهة السياسات الاقتصادية الجائرة بدءا من منتدى "دافوس" وصولا إلى سائر المؤامرات للدول الثمانية الكبرى وبعدها مجموعة الدول العشرين التي انعقدت على إيقاع تلك السياسات".

وتابع: "إلا أن التعاون بين النقابات العمالية الإقليمية والدولية لم يرتق إلى ذات المستوى من التعاون بين تلك الدول القابضة على اقتصاد العالم وأجهزتها ومشاريعها المدمرة وبقيت المواجهات والاستنكارات لا تتعدى التحرك الموسمي الذي يحكمه رد الفعل أكثر من الفعل نفسه.لكن ما يدعونا اليوم إلى التفاؤل هو هذا النهوض الجديد والواعد لتحرك نقابي واسع يتمثل في هذا المنتدى الكبير الذي يضم القوى النقابية الفاعلة وطنيا والمؤثرة دوليا. هذه الاتحادات النقابية العمالية المنعتقة من قيود الأنظمة السياسية والمتحررة من الارتهان للإملاءات الرأسمالية المتمثلة بالعولمة الاقتصادية وهو المسمى الجديد للنيوليبرالية الاقتصادية.

واوضح "إنها مناسبة هامة نغتنمها اليوم في هذا المنتدى الفاعل الذي دعا اليه اتحاد نقابات عموم الصين لتنظيم أفضل لقدراتنا ولتعزيز التعاون وتفعيله بين اتحاداتنا النقابية حماية لحقوق العمال وتمتينا لاقتصادات بلداننا بعيدا عن الهيمنة ونهب الثروات الوطنية من بواطن الأرض وعلى أسطحها فضلا عن استغلال مواردنا البشرية والقوى الشبابية والعقول المبدعة".

ودعا الى "المزيد من التعاون والتنسيق وتبادل الخبرات والتجارب" مع اتحاد "عموم عمال الصين"، وقال: "نرى أن أحد أهم أشكال هذا التعاون يمكن أن يتم من خلال التوأمة بين اتحاداتنا ووضع بروتوكولات عمل تمكن في مواجهة تداعيات سياسات العولمة وأبعادها المدمرة للعمال وذوي الدخل المحدود".

الاتحاد العمالي العام في لبنان واتحاد عمال فلسطين

التأكيد على وحدة العمال العرب وحماية الدور التاريخي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب

استقبل نائب رئيس الاتحاد العمالي العام حسن فقيه والأمين العام سعد الدين حميدي صقر بتاريخ ٣٠-٨-٢٠١٢ ، وفدا من اتحاد عمال فلسطيني ضم: صالح العدوي، عبد القادر عبد الله، حسين قرابصة، علي أبو حمزة وحسن سرحان. وتم البحث في القضايا والهموم المشتركة بين عمال لبنان والعمال الفلسطينيين في لبنان و"أهمية تعزيز التنسيق والتعاون لحماية مصالح العمال"، كما تم التأكيد "على وحدة العمال العرب وحماية الدور التاريخي للاتحاد الدولي لنقابات العمال العرب ورفض أي شكل من أشكال الانشقاق والتكتل خارج العمل النقابي المشترك".

بلدية بعلبك
BAALBECK MUNICIPALITY
www.baalbak.org

بعد طول انتظار بدأت أعمال البنية التحتية لطريق المدخل الشمالي لمدينة بعلبك الممتد من مشفى الططري
وصولاً الى مفرق التل الأبيض تمهيداً لتعبيد و تزفيت الطريق
بإشراف و متابعة يومية من رئيس بلدية بعلبك هاشم عثمان و اللجان المختصة في البلدية

تفقد رئيس بلدية بعلبك الأستاذ هاشم عثمان لأعمال بناء معمل فرز النفايات في بعلبك

توجيهات من رئيس البلدية لعمال التنظيفات في البلدية
بحضور رئيس اللجنة

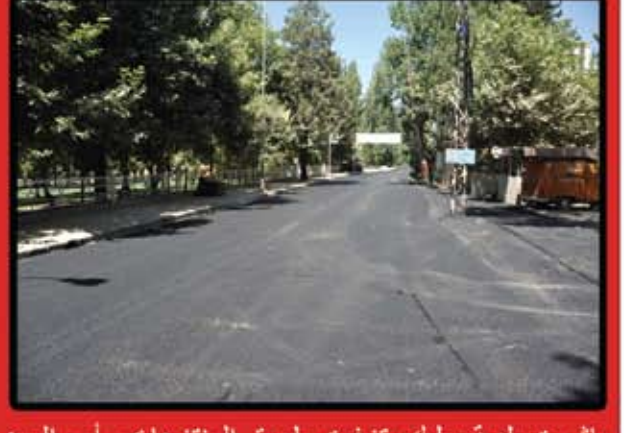

باشرت بلدية بعلبك بتزفيت طريق المنتزهات رأس العين
و طريق بشارة الخوري وصولاً الى السوق

آراء حرة

«يا عمال لبنان اتحدوا..».

هل قرأ أحد هذه اللافتة؟ هل شعر أحد أن في لبنان اليوم، عمالاً حقيقيين، أساتذة جديرين، مياومين صامدين، وأنه من اللائق استعادة شعار «يا عمال لبنان»، و«يا نقابيي لبنان» و«يا مياومي لبنان» اتحدوا.

لا مبالغة أبداً في أن إرهاصات نقابية قد أعلنت عن نفسها، بأرباح زهيدة. ولكن بعناد ومثابرة وكفاءة، افتقدها لبنان، بعدما غرق في السخف السياسي والجلف الطائفي والترف الكلامي، والتلف الأخلاقي.

من يصدق أن في لبنان اليوم، أملا جديداً، وبصيص حالة نهوض مطلبية، تطهرت بنسبة كافية، من التلوث الطائفي؟

الزمن السياسي اللبناني حافل بالخسائر. القول السائد كان حتى الأمس: لا جدوى من هذا النظام وهذا الكيان وهذا الوطن وهذه الطغمة السياسية، وهذه الثقافة التناقضية، وهذه البلطجة المالية، وهذه المافيات الحاكمة والمستحكمة والمحكومة بمرجعيات لا تمت إلى اللبنانيين بصلة ديموقراطية.

رجالات الزمن السياسي اللبناني أتقنوا الخديعة وروجوا للعجز وتفوقوا في اقتناص الفرص والبناء على الخسائر، واستهداف الغنائم، في عز سطوة الإفلاس.. لم يرزق اللبنانيون في زمنهم، غير الخيبات، وعمموا قناعة مفادها، أن كل شيء مستحيل في لبنان أن يتقدم أو يتحسن أو يجد حلاً...

رجالات الزمن السياسي اللبناني بعد الحرب، امتهنوا صناعة القطعان. روّضوا المتمردين، دجّنوا اليساريين، أقعدوا القوميين، أكثروا المفكرين، أغروا الحزبيين، ألحقوا المتدينين، وسطيين ومعتدلين وسلفيين، وقالوا لقوى التغيير: «تغيري»، فتغيرت وصارت ترقص في قصور السلطة، رقصة الطوائف العرجاء.

رجالات الزمن السياسي اللبناني بعد الحرب، جوّفوا المؤسسات، أفرغوها من ناسها الحقيقيين، وملأوها بأزلام، يدارون «بالأمر بالمنكر والنهي عن المعروف». احتلوا النقابات بعدما جرفوها وأجّروها لتيارات طائفية وزعامات، لا صوت يعلو فوق صوت معاركها القذرة، وحوّلوا طاقات الانتاج إلى سلع رخيصة تباع بالقطعة في أسواق المحاصصة والغلبة الدائمة لقوى الجمود... إلى الأبد.

غير أن خارج القطيع المتهالك ولاءً ونفاقا وتأييداً وتشبيحاً، من قرر أن يغامر ويخرج على الملأ اللبناني اليائس، شاهراً صوته: «هذا حقي وأريده».. من يصدّق ذلك؟ العادة اللبنانية السائدة، دفع الأمور إلى التطييف. دفع الطائفية إلى وأد الحقوق. توظيف التطييف، لإعادة المغامرين إلى رشدهم الطائفي.

من يصدّق ذلك؟ كان علينا أن نكون مجانين، لنصدق أن في لبنان إرهاصات حركة نقابية، كان علينا أن نصحو من الإدمان على يأسنا العتيق، لأن في لبنان عمالا لا عملاء. عمالاً جديرين بعرقهم وتعبهم وحقوقهم، لا يبيعونها لمرتزقة السياسة ولصوص الطوائف ومافيات المال... وكان علينا أن نصدّق، ان في لبنان أساتذة جديرين بشهاداتهم وبراءات اختصاصهم وأحقية مطالبهم وكرامة مهنهم (ولكم أذلت على أيدي الساسة؟) وأنهم قادرون على تلقين الطغمة المسيطرة درساً في الرضوخ (ولكم هو ممتع أن تخضع سلطة سادية للقوة الأضعف؟).

أما بعد، فلدينا دروس:

١) لبنان ليس مرهونا لعتمة السياسيين إلى الأبد. لبنان ليس مشاعاً للأقوى والمتمكن والماهر والفاسد والقناص، خريجي الطوائف وقادتها.

٢) لم يعد النضال المطلبي مطيّة. فإذا كانت النقابات مؤجرة لغير أصحابها وموظفة عند أرباب المال والطوائف ومصادرة لتكون ضد الناس وحقوقهم، فإن ما جاء به «المياومون» والأساتذة، دليل على أن أملاً قد ولد... وقتله ليس هيناً.

٣) ليست كل الطرق تؤدي إلى روما، ولا كل القضايا تصادرها الطوائف وتحرفها عن مسارها النبيل. قادة النضال المطلبي الجدد، وجماهير هذه القضايا، كانوا عابرين للطوائف، ومتشبثين بالمشترك من المصالح في ما بينهم... من حاول سرقة تمثيلهم فسيفشل. ومن تبرع لقطف أتعابهم فسيخسر.

٤) هو درس بصيغة أسئلة: متى يكف أساتذة الجامعة اللبنانية عن دعوة السياسيين للتدخل في أمورهم؟ حتى يعود اليسار إلى رشده الاجتماعي، ويطلق لعبة الدكاكين السياسية الطائفية، طمعاً بنصيب أو منصب أو حصة؟

٥) صار لدى اللبنانيين قدرة على ممارسة سياسة الاستخفاف بالسياسيين والطغمة الحاكمة. جميل أن نهيل على كلامهم الصمت، وأن نفرغ منصاتهم من السماع ولا نعوّل على ما يقولونه.

وسط هذا العبوس، نستطيع أن نبتسم قليلا، ونتفاءل بقناعة... فلتتكرر هزيمة السياسيين، على أيدي نقابيين وأساتذة وطلاب ونساء وربات منازل و... لبنانيين من أصول غير طائفية طبعاً.

نصري الصايغ
جريدة السفير بتاريخ ٦-٨-٢٠١٢

نحن والإستراتيجية الأميركية الجديدة

الدفاع، الدَين العام، والغاز

تعمل الإدارة الأميركية منذ بضع سنوات على وضع إستراتيجية جديدة، هدفها الأساسي تخفيف الاعتماد على الخارج وإعادة نفوذها الاقتصادي كما كان قبل ولاية بوش الابن. بدأت هذه الإستراتيجية تتوضح بعد الأزمة الاقتصادية الأخيرة، وهي تتمفصل حول الدفاع والدين العام والطاقة.

تعاني الولايات المتحدة الأميركية منذ أكثر من ٣٠ سنة من عجز في ميزانيتها التجارية (بين ٢٠٠ و٦٠٠ مليار دولار سنويا، حسب السنوات) سمح لدول عدة مصدِّرة لها، أهمها الخليج واليابان والمانيا والصين (ابتدأ من سنة ٢٠٠٠ بالنسبة لهذه الأخيرة) بأنْ تُراكم فائضا كبيرا من الدولارات. أعيد استثمار هذه الأموال في الولايات المتحدة في سندات الخزينة بشكل أساسي، إذ تَرافق العجز التجاري مع العجز في ميزانية الدولة نتيجة الانخفاض المتواصل لإدخار الأميركيين بين ١٩٨٢ و٢٠٠٨، والارتفاع الهائل للميزانية الدفاعية، خاصة مع بوش الإبن (+ ٤٠٠ مليار دولار سنويا). فبالرغم من أن ميزانية الدفاع الأميركية أصبحت توازن ميزانيات أوروبا والصين وروسيا مجتمعة، فلقد تمكنت الإدارات الأميركية المتتالية من تمويل ذلك بطريقة غير مباشرة، من خلال الرساميل الاجنبية المستثمَرة في تلك السندات.

استطاعت الإدارة الأميركية لسنين طويلة أن تمتص كل الادخار العالمي - حوالي ٦٠٠٠ مليار دولار! - وكأن الدول ذات الفائض المالي موّلت الحروب الأميركية لسنين طويلة. وكان من الممكن ان يستمر هذا الوضع طويلا، كما حصل بعد الحروب السابقة (فيتنام، العراق)، إذ ينتخب الأميركيون بعد كل حرب تقريبا رئيساً من الحزب الديمقراطي يعمد إلى تخفيف ميزانية الدفاع والدين العام، وهو ما حصل مع كارتر وكلينتون وأوباما. ولكن هذه المرة، ونتيجة الأزمة الاقتصادية، وبالرغم من الانسحاب من العراق، لم يتمكن أوباما من تخفيف عجز ميزانية الدولة أو الدين العام، بل بالعكس ازداد ذلك العجز بشكل كبير، إذ تعدى ١٠٠ في المئة من الدخل القومي، بعد أن كان أقل من ٥٠ في المئة في أواخر عهد كلينتون، بالمقارنة مع ميزانية سنة ٢٠٠٠. وإذا أضفنا إلى ذلك أن الولايات المتحدة ليست الدولة الوحيدة التي عانت من الارتفاع المفاجئ في عجز ميزانيتها خلال الأزمة، نفهم أن الادخار العالمي لم يعد كافيا لسد العجز في ميزانيات الحكومات الغربية. وهذا ما تعبر عنه أزمة الديون الحالية في أوروبا. «فالحلقة الفاضلة» كُسرت بعد سنة ٢٠٠٨، إذ لم تعد الولايات المتحدة تستطيع الاعتماد على الخارج لتمويل ميزانيتها وبالتالي حروبها. والأصعب من ذلك ان الولايات المتحدة لا تستطيع بعد الآن ان ترد ديونها الا إذا بقي معدل الفوائد على الديون أقل من نمو الدخل القومي (حوالي ٢ في المئة حاليا)، وإذا ألغت العجز في الميزانية العامة. فإذا كانت المسألة الاولى ممكنة لبضع سنوات بفضل سياسة البنك المركزي الأميركي (شراء سندات خزينة...)، فالمسألة الثانية تتطلب حتما تخفيض الميزانية الدفاعية والأمنية بأكثر من ٤٠٠ مليار دولار سنويا، حتى لا تتعدى ٣ في المئة من الميزانية العامة. وهذا لا يمكن أن يتم إلا بسحب القوات الأميركية من أفغانستان وأوروبا والشرق الأوسط. وقد بدأ تخفيف القواعد العسكرية من أوروبا، وجرى تأكيد الانسحاب من أفغانستان. إلا أن معضلة انسحاب القوات من الشرق الأوسط، ما زالت ماثلة، حيث تعتمد الولايات المتحدة بحوالي ١٥ في المئة على النفط الخليجي.

بعد مسألتي تخفيض الدين العام وميزانية الدفاع، نصل إلى النقطة الثالثة من الإستراتيجية الأميركية: تخفيف اعتماد أميركا على النفط الخليجي، وهو ما سيكون بمثابة حجر الزاوية للإدارة الجديدة. تقول بعض التقارير ان الولايات المتحدة الأميركية ستستغني تماماً عن نفط الخليج قبل نهاية العهد الرئاسي المقبل، أي سنة ٢٠١٦. ولكن، كيف سيتمكن الأميركيون من الاستغناء عن النفط الخليجي؟ خاصة انه لا توجد طاقة بديلة للنفط يمكنها تعويض الفارق. هذه المعضلة وجدت لها حلاً في السنوات الأخيرة في الغاز الطبيعي.

الغاز الطبيعي متوفر بكميات كبيرة في الولايات المتحدة، إذ أن التقنيات الحديثة أسهمت باكتشاف أكبر مخزون غاز في الكرة الأرضية، وهو يقع في الولايات المتحدة. إذا أضفنا إلى ذلك ان سعر وحدة الطاقة المنتَجة من الغاز أقل بكثير من الطاقات الأخرى (نتيجة انخفاض سعر الغاز أكثر من ٧٠ في المئة في السنوات الأخيرة)، وأن نقله واستخدامه بعد تسييله أصبح سهلا وغير خطر، نستطيع ان نتفهم توجه الإدارة الأميركية المقبلة بعد الانتخابات الرئاسية المقبلة، في تشرين الثاني/نوفمبر القادم. لا بل إذا علمنا ان كلفة الغاز الطبيعي الأميركي أقل بكثير من كلفته في أوروبا والصين، ندرك أن الولايات المتحدة ستحسن من تفاوتها النسبي، وبالتالي في ميزانيتها التجارية على حساب أوروبا على الأقل. (...)

خلاصة، نستطيع القول ان الانسحاب العسكري الأميركي من منطقتنا، وإعادة تموضعه في شرق آسيا وأوستراليا، واعتبار آسيا/الباسيفيكي هي نقطة الاهتمام الاولى للإدارة الأميركية في إستراتيجيتها الجديدة، (كما أعلن عن ذلك أوباما في اجتماع آسيان، وعاد الى تأكيده في استراليا نفسها)، وسياسة الطاقة الجديدة التي تركز في اعتمادها على الغاز... ستصبح السكة الذي يسير عليها القطار الأميركي خلال الولاية الرئاسية المقبلة. يبقى انه من الصعب جدا تعيين كل المتغيرات التي ستحصل في منطقتنا نتيجة ذلك، إلا انه من الممكن منذ الآن استشراف مسائل قد تفسر بعض ما يجري الآن:

– صعود دور القوى الاقليمية (إسرائيل، تركيا، إيران) نتيجة الانكفاء الجزئي للولايات المتحدة من المنطقة.

– ارتفاع أهمية دولة قطر نتيجة اعتماد الغاز كطاقة رئيسة، وكذلك وربما أيضا، ارتفاع أهمية الشاطئ الشرقي للمتوسط.

– وعلى الصعيد العالمي، تصاعد نفوذ روسيا التي تملك احتياطيا غازيا كبيراً، بالإضافة إلى النفط والمواد الأولية الأخرى، على حساب الصين وأوروبا.

شبل سبع - أستاذ الاقتصاد في جامعات أوروبية

عيون على العدو

من كانت أهدافه مكشوفة ... فليصمت

تقليص اسرائيل لأضرار الحرب المقبلة مع أعدائها مهمة شاقة، لكن لا بد منها. وهي ضرورية في سياق التهديدات، المفعّلة اخيراً ضد ايران وحزب الله وسوريا. حديث رئيس الحكومة الاسرائيلية بنيامين نتنياهو، عن أن إيران لا تصدق جدية الخيار العسكري ويجب العمل على تغيير ذلك بسرعة، استنفر المؤسسة الامنية الاسرائيلية، ومحلليها ورواد الحرب النفسية لديها، فتدفقت المواقف والتقارير المؤكدة للقدرة والجدية الاسرائيليتين. في الوقت نفسه، حاولت تل ابيب إفهام الحلفاء، كما الأعداء، أن أضرار ردّ الفعل الايراني على اعتدائها الموعود، كما ردّ فعل كل من حزب الله وسوريا، ستكون مقلّصة الى حد تقوى على تحمله. وكأن الجيش الاسرائيلي في الحرب المقبلة، لن يواجه إمكان تساقط الصواريخ المتنوعة والمدمرة الموجهة الى كل نقطة في اسرائيل. كأنه سيواجه عصابات ألفونس آل كابون في شيكاغو، في العشرينيات والثلاثينيات من القرن الماضي، مع اسلحتها الفردية البدائية.

نشرت صحيفة «يديعوت احرونوت» بتاريخ ٢٠١١/٠٩/٢٩، خلاصة كلمة القاها اللواء غيورا ايلاند، في معهد ابحاث الأمن القومي في تل ابيب، شدد فيها على أن صاروخاً واحداً يسقط على محطة الخضيرة للكهرباء، سيبقي إسرائيل في عتمة طوال ستة أشهر، مضيفاً ان هذا الصاروخ، وحده، سيجبي من اسرائيل اثمانا لا يمكن تحملها. بهذه الكلمات، عبر ايلاند عن عدم استعداد إسرائيل لأن تخوض حرباً جديدة مع حزب الله. وايلاند، الذي شغل سابقاً منصب رئيس مجلس الأمن القومي الإسرائيلي، ورئيس شعبتي العمليات والتخطيط في هيئة أركان الجيش، طالب مسؤوليه بتلافي الحرب قدر الإمكان، أما إذا فرضت عليهم، فلتكن حرباً قصيرة؛ إذ لا طائل من حرب تطول، بلا تحقيق نتائج.

ركز الضابط الاسرائيلي في استدلالاته، على هدف واحد من اهداف المقاومة، خلال الحرب المقبلة، اذا استهدفت اسرائيل فعلاً، البنى التحتية للبنان. والمعروف ان الأمين العام لحزب الله، السيد حسن نصر الله، كان قد أكد معادلة استهداف البنى التحتية لإسرائيل: الموانئ مقابل الموانئ، والمطارات مقابل المطارات، والكهرباء مقابل الكهرباء.

والواقع ان اسرائيل تدرك جيداً معنى التغيير في مبنى القوة لدى المقاومة. والمسألة ــ المعضلة، لا تتعلق فقط بكميات وعدد الصواريخ وأحجامها، التي تراكمت وازدادت بالفعل، ولا بمداها ولا برؤوسها الحربية، التي كبُرت أيضاً، بل إن التغيير الأكثر أهمية وتأثيراً من ناحية اسرائيل، هو أن دقة اصابة الصواريخ قد ازدادت، بل باتت دقيقة للغاية، كما يعترف ويحذّر الجيش الاسرائيلي. يشير ايلاند في كلمته الى ان «دقة الإصابة لدى صواريخ حزب الله، تعني أنهم لن يطلقوها باتجاه هدف كبير بحجم مدينة تل ابيب، بل سيطلقونها باتجاه أهداف نقطوية ومحددة، سواء كانت محطة طاقة كهربائية، أو محطة قطار، أو مقر قيادة وسيطرة عسكرية،

أو مطاراً مدنياً او عسكرياً... هذه هي الاهداف (الاسرائيلية) في الحرب المقبلة».

ولو كانت المقاومة تمارس الدعاية كما يمارسها العدو، حتى التخمة، ولا تعتمد سياسة الصمت والمفاجآت، لقالت كلمتها وأوضحت. ولو ارادت الحديث، لركزت على الهدف الذي اشار اليه ايلاند، من دون الدخول في العشرات، او المئات، من الاهداف الاسرائيلية المماثلة.

محطة الخضيرة للكهرباء، التي تسمى إسرائيلياً محطة «اوروت رابين»، تنتج ما يقرب من ٢،٥٩٠ ميغاوات من الطاقة الكهربائية، أي أكثر بكثير مما ينتجه لبنان من كل محطات توليد الطاقة لديه. والمحطة توفّر لإسرائيل بين ٣٥ و ٤٠ في المئة من الطاقة الكهربائية الكلية. وفي المحطة ست وحدات انتاج، وتمتاز للناظر اليها من بعيد، بثلاث مداخن كبيرة جداً، يبلغ ارتفاع إحداها ٣٥٠ متراً. وهي أُنشئت على مساحة تزيد قليلاً على ١٠٠٠ متر مربع، (علماً بأن الإسرائيليين يقدرون بأن هامش خطأ صواريخ المقاومة بات عشرين متراً). في المحطة مبنيان اساسيان لإنتاج الطاقة، ان استُهدف احدهما بصاروخ واحد فقط، بزنة ١٠٠ او ٢٥٠ او ٥٠٠ كيلوغرام من المواد المتفجرة، فإن الكهرباء ستنقطع ــ بالتأكيد ــ عن اسرائيل لأشهر طويلة.

انطلاقاً من محطة الخضيرة، فقط، تأتي الاسئلة برسم من يهدد بالحرب، وضرب البنية التحتية للبنان: هل محطة الخضيرة محمية من إمكان تساقط الصواريخ؟ بل هل ٦١ وحدة إنتاج للكهرباء، منتشرة في ١٧ موقعاً في أرجاء اسرائيل، محمية من الصواريخ؟ الحديث فقط عن الكهرباء الاسرائيلية، في سياق الحرب المقبلة، يوجب على تل ابيب أن تستحضر المثل القديم: من كان بيته من زجاج، فالأولى به ألّا يرمي الآخرين بالحجارة. ونزيد على المثل: من كان بيته من زجاج، فالأولى أن يصمت، ويخفي حجارته.

يحي دبوق
الأخبار العدد ١٧٧٨ الثلاثاء ٨ آب ٢٠١٢

مكانة الصدق

تجلت مكانة الصدق في الإسلام في مدح القران الكريم الله تعالى بصدق الحديث فقال عز وجل: ""وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ حَدِيثًا""(النساء:٨٧)، وقال تعالى: ""وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ اللهِ قِيلًا""(النساء:١٢٢).

وكان صدق الحديث من المقومات الأساسية في بعثة الأنبياء فعن الإمام الصادق عليه السلام: "إن الله عز وجل لم يبعث نبياً إلا بصدق الحديث وأداء الأمانة إلى البر والفاجر". وفي البعثة المباركة لخاتم الأنبياء صلى الله عليه وآله كان لصدق حديثه دور أساس في تصديق الناس دعوته الشريفة، فقد اشتهر صلى الله عليه وآله بين الناس قبل البعثة بالصادق الأمين، وفي بدايات الدعوة الميمونة اعتمد صلى الله عليه وآله على صدقه بين الناس حينما صعد على صخرة المروة ونادى الناس فاجتمعوا، فقال لهم: "أرأيتم لو أخبرتكم أن خيلا تخرج من سفح هذا الجبل تريد أن تغير عليكم أكنتم مصدقي؟ فقالوا بلى والله، ما جربنا عليك كذباً، فقال صلى الله عليه وآله: إني نذير لكم بين يدي عذاب شديد" ودعانا الله تعالى إلى الإقتداء بأولياء الله عليهم السلام بوصفهم "الصادقين" فقال تعالى: ""يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُواْ اتَّقُواْ اللّهَ وَكُونُواْ مَعَ الصَّادِقِينَ"" (التوبة:١١٩).

وأخبرنا الإمام الصادق عليه السلام أن المقياس في صلاح الإنسان هو صدقه وأداؤه للأمانة فعنه عليه السلام: "لا تغتروا بصلاتهم ولا بصيامهم فإن الرجل ربما لهج بالصلاة والصوم حتى لو تركه استوحش ولكن اختبروهم عند صدق الحديث وأداء الأمانة"..

آثار الصدق:

بيّن أهل البيت عليهم السلام أثاراً حميدة للصدق منها:

١- أنه منج: فعن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: "الصدق ينجيك وإن خفته،والكذب يرديك وإن أمنته".

٢ -ينمي العمل: فعن الإمام الكاظم عليه السلام أنه قال: "من صدق لسانه زكى عمله".

٣ -فيه الصلاح: فعن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: "الصدق صلاح كل شيء والكذب فساد كل شيء".

٤- هو عزّ: فعنه عليه السلام أنه قال: "الصدق عز".

٥- يقرّب من النبي: فعنه صلى الله عليه وآله: "أقربكم مني غدا في الموقف أصدقكم للحديث".

علاقة الصدق بالإيمان:

وركز أهل البيت عليهم السلام على العلاقة الوثيقة بين الإيمان والصدق فعن أمير المؤمنين عليه السلام أنه قال: "الصدق رأس الإيمان" وعنه عليه السلام أنه قال: "الصدق أقوى دعائم الإيمان" وعليه فمن ترك هذه الصفة

الحميدة فهو يهدم دعامة أساسية من دعائم الإيمان، لذا ورد عن الإمام أبي جعفر عليه السلام: "الكذب هو خراب الإيمان".

وقد علق الإمام الخميني قدس سره على هذا الحديث بقوله: "في الحقيقة إن مثل هذه الأخبار تهز أعماق الإنسان وتقصم ظهره، فإننا نتصور بأن الكذب من الأعمال الفاسدة التي فقد الإحساس بقبحها نهائيا من جراء شيوعها بين الناس، ولكن سيأتي وقت ننتبه ونشعر بأن الإيمان الذي هو رأس مال حياة عالم الآخرة قد زال من أيدينا من جراء الاستهانة بالكذب و لم نشعر بذلك أبداً". أعاذنا الله من الكذب وجعلنا من الصادقين.

اتحاد بلديات بعلبك
Baalbek Municipalities Union
الجمهورية اللبنانية
وزارة الداخلية والبلديات
محافظه البقاع
اتحاد بلديات بعلبك
اتحاد بلديات بعلبك
أنشئ إتحاد بلديات بعلبك سنة 2005 بموجب المرسوم رقم 15695
ويتألف الاتحاد من البلديات التالية:
بعلبك,دورس,مقنه,يونين,ايعات, حوش تل صفيه ,نحله.
يهدف الاتحاد لإنماء بلدات وقرى الاتحاد وإقامة المشاريع المشتركة والتي تفيد جميع مناطق بلديات الاتحاد.
انتخب الأستاذ بسام رعد رئيسا للإتحاد بتاريخ 8/6/2010 .
وهو مؤسس لشبكة التنمية السياحية في البقاع ورئيس مكتب التنمية الاقتصادية المحلية في البقاع LEDA
مشاريع الاتحاد:
1. استكمال بناء المعرض الدائم للمنوجات الزراعية ولحرفيه.
2. مشروع إنشاء حديقة عامه للأطفال .
3. تنفيذ أشغال المدخل الشرقي لمدينة بعلبك دورس عين بورضاي
4. مشاريع التنمية لبلدات الاتحاد:
1. إنشاء مسبح في بلدة مقنه
2. تزفيت طرقات في بلدة يونين
3. إنشاء ملعب كرة سله في حوش تل صفيه
5.تشجير جوانب الطرقات الرئيسية في الاتحاد , وزراعه الوسطيات والمستديرات
6. إنشاء مبنى جامعي في بلدة دورس.
7. انتشاء مركز ثقافي للاتحاد في بلدة ايعات.
8. تركيب اشارات توجيهيه للسير على الطرقات العموميه
9. إنشاء قوس نصر على طريق مدخل بعلبك الجنوبي.
www.baalbeckunion.gov.lb